

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ٥٠

الأربعاء، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة تانين، الذي كرس الكثير من طاقته، للوصول بالمفاوضات بارو (كيريباس) الحكومية الدولية إلى المرحلة التي وصلت إليها اليوم.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥ وأود أن أؤيد البيان الذي ألقاه سفير البرازيل باتريوتا

(انظر A/69/PV.49) بالنيابة عن مجموعة البلدان الأربعة، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

في معرض الحديث عن الجهود التي بذلت والإنجازات التي

تحققت حتى الآن، تعتبر ألمانيا الورقة غير الرسمية التي قدمها الرئيس السابق للجمعية العامة جون آش، وفريقه الاستشاري وثيقة بالغة الأهمية، لأنها تلخص المواقف المختلفة لمختلف المجموعات بشأن هذه المسألة، وتشكل أساسا يمكننا يقوم على نص لمفاوضاتنا الحكومية الدولية.

وبعد تبادل طويل الأمد لوجهات النظر والمواقف، فإن الوقت قد حان أخيرا لتحويل الخطاب إلى مفاوضات فعلية، وإحراز تقدم حقيقي بشأن إصلاح مجلس الأمن. وضرورة ذلك واضحة للعيان. ويقر كل واحد منا بالحاجة إلى التغلب على الجمود الذي تسبب لنا في الكثير من الإحباط، ومعاناة

السيد تومس (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): إسمحوا لي أن أبدأ بالثناء على رئيس الجمعية العامة، السفير كوتيسا، لتعيينه الممثل الدائم لجامايكا، السفير كورتيناى راتراي، ميسرا جديدا للمفاوضات الحكومية الدولية. ونحن واثقون من أن اختياره، الذي تمخض بعد مشاورات شاملة، سوف يؤدي إلى إحراز تقدم ملموس في عملية التفاوض. إننا نؤكد للسفير راتراي استعدادنا للتعاون معه عن كثب، موحّدين في رغبتنا في عملية موجهة نحو تحقيق النتائج من أجل إصلاح مجلس الأمن. وفي نفس الوقت، أود أن أعرب عن امتناني للسفير

تضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1462339 (A)



شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

إن الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ ستكون فرصة تاريخية. وتوافق الذكرى السنوية مرور ٥٠ عاما على الإصلاح الأول والأخير لمجلس الأمن، و ٢٠ عاما على بداية مناقشات الإصلاح وإنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، والأهم من ذلك، مرور ١٠ سنوات على دعوة رؤساء الدول والحكومات المشاركين في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إلى الإصلاح المبكر لمجلس الأمن. ومن واجبتنا الارتقاء إلى مستوى تلك التوقعات.

وستبذل ألمانيا، إلى جانب شركائها في مجموعة الأربعة، قصارى جهدها من أجل تنشيط العملية للتوصل إلى نتائج ملموسة بحلول نهاية العام القادم. وندعو جميع البلدان ذات التوجه الإصلاحية إلى الانضمام إلينا في ذلك المسعى.

السيد جا سونغ نام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة بشأن هذه المسألة الهامة. ويؤيد وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية (انظر A/69/PV.49) بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن مهمة الإصلاح، من دون مزيد من التأخير، لمجلس الأمن الذي يضطلع بالمهمة الأساسية المتمثلة في ضمان السلم والأمن الدوليين ملحة. فقد وصل مؤخرا طغيان وتعسف القوة العظمى في مجلس الأمن إلى أقصى مستوياتهما، مما يهدد بشكل مباشر السلام في دول ذات سيادة وأمنها واستقلالها. وتعامل مجلس الأمن الخاطئ مع الحالة الخطيرة للغاية في شبه الجزيرة الكورية خير مثال على ذلك.

الشعوب التي تتوجه إلى مجلس الأمن للحصول على المساعدة. لكن ليس من مسؤوليتنا فقط تحديد المشكلة، ولكن أيضا تحليل عناصرها وحلها. وسمحوا لي أن أذكر بعض النقاط الحاسمة.

أولا وقبل كل شيء، لن يؤدي طلب نص توافق آراء مسبق، قبل حتى بداية المفاوضات، إلى تحقيق أي نتائج. ولا يتماشى هذا مع أساليب عمل الأمم المتحدة المعتادة، وتسبب في استمرار جمود عملية الإصلاح حتى الآن.

وتتطلب جميع المفاوضات الشفافة والموجهة نحو النتائج نصا تفاوضيا. ونحن منفتحون تماما فيما يتعلق بمحتوى ذلك النص. ويجدوننا أمل صادق في أن يقدم الرئيس ذلك النص باعتباره نقطة بداية للمفاوضات الحكومية الدولية المقبلة.

وإذ ننظر بعيدا عن حالة الجمود بشأن سوريا وأوكرانيا، نرى أن ضرورة إصلاح مجلس الأمن لا تزال واضحة وأن الإصلاح أمر طال انتظاره. فالمجلس أبعد ما يكون عن تجسيد وقائع الجغرافيا السياسية في القرن الحادي والعشرين.

إن الطلب المشروع لأغلبية الدول لكفالة التوزيع الجغرافي العادل في مجلس الأمن يمثل ركيزة رئيسية في الاقتراح المقدم من مجموعة الأربعة. وكانت هناك عدة محاولات من مجموعات مختلفة لتحسين عمل المجلس حتى الآن، ونرحب، على سبيل المثال، بالعمل البناء الذي قام به فريق المساءلة والاتساق والشفافية بغية إصلاح أساليب العمل. وإضافة إلى ذلك، فإن الاقتراح المكسيكي الفرنسي بشأن الحد من استعمال حق النقض في حالات الفظائع الجماعية قد لقي دعما كبيرا على نطاق المجموعات الإقليمية، وأكد الضرورة التي لا يمكن إنكارها لإصلاح مجلس الأمن. بيد أن محاولة التغلب على الشلل الحالي للمجلس بمجرد إصلاح أساليب عمله بدون إصلاح هيكله حقيقي لا يمكن أن تنجح.

الكاملة على الولايات المتحدة التي أجبرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اعتماد الخيار الذي لا مناص منه، وكذلك على مجلس الأمن الذي انحاز إلى الولايات المتحدة.

ويبين واقع اليوم الحاجة الملحة إلى إصلاح مجلس الأمن. ويطلب المجتمع الدولي بالإجماع بإصلاح مجلس الأمن حتى يمكن أن يكون بمثابة جهاز الأمم المتحدة الذي يسهم حقاً في إحلال السلام والأمن الدوليين. وينبغي لجميع الدول الأعضاء إبداء إرادتها السياسية باتخاذ تدابير عملية. أولاً، ينبغي إصلاح مجلس الأمن من أجل الحفاظ على الحياد والموضوعية والديمقراطية في أنشطته. وينبغي للمجلس رفض الطغيان والتعسف اللذين يمارسهما عدد قليل من البلدان وضمان الانفتاح والشفافية وعدم الانتقائية في جميع أنشطته. وينبغي أن ننظر على وجه الخصوص في إنشاء آلية صارمة تقرر الجمعية العامة من خلالها ما إذا كانت قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، مثل الجزاءات واستخدام القوة، ينبغي أن تُنفذ. ثانياً، ينبغي أن يخضع مجلس الأمن للإصلاح بغية زيادة تمثيل الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية في عضويته.

وبالرغم من مرور حوالي ٧٠ عاماً منذ تأسيس الأمم المتحدة، فإن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية، التي تشكل الأغلبية من بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣، غير ممثلة تمثيلاً كافياً في مجلس الأمن. واحتمالات زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في الوقت الحاضر ليست مبشرة نتيجة للخلافات الخطيرة بين فرادى البلدان والمجموعات الإقليمية. ولذلك، فإن الحل الوحيد القابل للتطبيق لمعالجة الهيكل غير المتوازن وغير المعقول لمجلس الأمن هو المضي قدماً في زيادة المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالزيادة في العضوية الدائمة لمجلس الأمن، يوضح وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية موقفه القائم

ولشبه الجزيرة الكورية اليوم مكانة بالغة الأهمية في ضمان السلام والأمن في آسيا. وتشهد شبه الجزيرة الكورية الآن حلقة مفرغة من التوترات المتفاقمة، التي تعرض السلام للخطر بشكل متزايد. بيد أن مجلس الأمن قد فشل حتى في تحديد سبب التوتر بصورة سليمة، إضافة إلى عدم توصله إلى حل مناسب للحالة المتوترة في شبه الجزيرة الكورية. والأسباب الرئيسية للحلقة المفرغة للتوتر في شبه الجزيرة الكورية ليست سوى السياسة العدائية التي تمارسها الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكذلك التدريبات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية التي تهدف إلى القيام بأعمال استفزازية مثل احتلال بيونغ يانغ، عاصمة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ومع ذلك، فإن مجلس الأمن يتعمد غض الطرف عن المناورات الحربية العدوانية والتهديد النووي من جانب الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وقرر أن يفتعل قضية من الخيار الذي لا مناص منه أمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتصدي لتلك التهديدات. وتحديدًا لا يزال مجلس الأمن يتجنب طلب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النظر في مسألة التدريبات العسكرية المشتركة للولايات المتحدة وكوريا الجنوبية باعتبارها بنداً على جدول أعمال مجلس الأمن. وإذا كان مجلس الأمن يريد الوفاء بمهمته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين، يجب أن يتصدى لمسألة التدريبات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية.

إن نزاهة مجلس الأمن وكفاءته، أي ما إذا كان يمكنه أن يسهم في السلم والأمن العالميين أم لا - سيجري تقييمهما على أساس موقفه بشأن مسألة التدريبات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية. وإذا أصبحت الحالة في شبه الجزيرة الكورية خطيرة بشكل غير متوقع، ستقع المسؤولية

واستنادا إلى العديد من الآراء التي استمعنا إليها خلال الجولة العاشرة من المفاوضات الحكومية الدولية، فإن الاهتمام الوافر لدى الدول الأعضاء واضح. وهناك مطالبة جديّة بإصلاح مجلس الأمن. وهذه المطالبة ليست بجديدة ولا فريدة. وقد أعيد التأكيد عليها مرارا وتكرارا، إلا أنها ما زالت دون إجابة.

وفي هذا الصدد، مما يثلج صدورنا، سيدي، بيا نكم الافتتاحي خلال المناقشة الرفيعة المستوى لهذا العام في الجمعية العامة (انظر A/69/PV.6) فقد ناديتم عن حق بإحراز مزيد من التقدم في إصلاح مجلس الأمن، وبينتم صلة ذلك بالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). كما أعادت رسالتكم المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر تأكيد التزامكم بهذه العملية، عندما أكدتم ضرورة استئناف المفاوضات الحكومية الدولية في وقت مبكر وعينتم السفير راتراي رئيسا جديدا لها.

ولذلك، نتذكر الجهود التي بذلها أحد أسلافكم، السفير رزالي إسماعيل ممثل ماليزيا، الذي ترأس الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. ففي عام ١٩٩٧، عرض أول اقتراح شامل من نوعه لإصلاح مجلس الأمن، عُرف باسم "اقتراح رزالي"، على النحو الوارد في الوثيقة A/AC.247/1997/CRP.1. وخلال الفترة التي سبقت إجراء المفاوضات الحكومية الدولية وتشكيل الأفرقة الاستشارية، أخذ السفير رزالي على عاتقه الخروج بهذه الصياغة بعد التشاور مع أكثر من ١٦٥ وفدا ومجموعة.

ولئن كانت تلك المحاولة لم تكمل بالنجاح في النهاية، فقد اعترف بها الكثيرون بعد ذلك بوصفها المحاولة الأقرب إلى إحراز تقدم في إصلاح مجلس الأمن. فقد نجح اقتراح السيد رزالي في تجسيد مختلف جوانب إصلاح مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص توسيع عضوية المجلس وزيادة الشفافية في أساليب عمله. ونجح أيضا في توفير زاد للفكر والذي لربما كان له أثر على مداولاتنا الحالية. ولا تزال تلك المبادرة الجريئة

على المبادئ مرة أخرى، وهو أن اليابان غير مؤهلة بالمرة لأن تكون عضوا دائما في مجلس الأمن تحت أي ظرف. فاليابان تواصل إنكار جرائم الحرب غير العادية التي ارتكبتها ضد الإنسانية، مثل المذابح وعمليات النهب والغزو للبلدان المحاورة في القرن الماضي، الأمر الذي وضع اليابان ضمن فئة "الدولة المعادية" المشينة في ميثاق الأمم المتحدة.

ويثق وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن الدورة الحالية للجمعية العامة ستتخذ تدابير عملية بغية إصلاح مجلس الأمن.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. كما يود وفد بلدي تأييد البيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/69/PV.49)

في هذه المرحلة، تود ماليزيا تهنئة السفير كورتينا راتراي، ممثل جامايكا، على تعيينه مؤخرا رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية. ونحن على ثقة من أن قيادته الحكيمة وخبرته، كما يتضح من قيادته للجنة الأولى، ستمضي بنا قدما في مفاوضاتنا نحو مجلس أمن أكثر إنصافا وتمثيلا. كما يعرب وفد بلدي عن تقديرنا العميق لسلفه، السفير ظاهر تانين، على مثابرتة وقيادته في رئاسة المفاوضات الحكومية الدولية منذ عام ٢٠٠٨.

إن ماليزيا، بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، تولي اهتماما بالغا للجهود الرامية إلى زيادة كفاءة مجلس الأمن. وقد انتخبنا بالأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء لعضوية هذه الهيئة الهامة، ونغتنم هذه الفرصة مرة أخرى للتقدم بالشكر إلى جميع الوفود على دعمها.

وفي الوقت نفسه، ندرك أن ثمة حاجة إلى سماع صوتها والاعتراف بمصالحها.

وتؤيد ماليزيا تأييدا قويا الرأي القائل بأنه ينبغي تعزيز وتحسين العمل الذي يضطلع به مجلس الأمن بوجه عام. وقدمنا عدة مقترحات في هذا الصدد، في جملة أمور، لضمان أن يسمح أي توسيع في العضوية للأعضاء الجدد في المجلس بالاستمرار في تولي مسؤولية رئاسة مجلس الأمن مرة واحدة على الأقل خلال فترة عضويتهم ولإضفاء الطابع الرسمي على النظام الداخلي المؤقت للمجلس ولزيادة التنسيق بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات ولجعل التفاعلات بين المجلس واللجنة بناء السلام أكثر هيكلية وزيادة المشاورات الدورية بينهما.

وبخصوص العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، تعتقد ماليزيا أنه ينبغي التمييز بوضوح بين عمل هذين الجهازين، على أساس ولاية كل منهما. وينبغي أن نعي الحاجة إلى منع تعدي المجلس على المسائل التي تدرج في إطار اختصاص الجمعية العامة. ووفد بلدي يدعو أيضا إلى إضفاء الطابع المؤسسي على المشاورات الشهرية بين رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن.

وفي المستقبل، تود ماليزيا أيضا إعادة التأكيد على أهمية المفاوضات المستندة إلى نص بشأن إصلاح مجلس الأمن. وتؤيد إعداد الرئيس لوثيقة عمل والمشاركة الكاملة للدول الأعضاء. ولا يمكننا تحديد مجالات التعاون والمضي قدما في المفاوضات إلا من خلال إجراء مناقشات كهذه بمشاركة الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، يسعدنا تشجيعكم لهذا النهج، على النحو المبين، سيدي الرئيس، في رسالتكم المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

وتعتقد ماليزيا أن جميع الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية عن التأكد من قدرة الأمم المتحدة، وبالتبعية مجلس الأمن، على التصدي للتحديات السائدة اليوم. ومن أجل إحراز تقدم، يجب أن تكون الدول الأعضاء مستعدة لتجاوز المواقف الراسخة على الصعيد الوطني وعلى مستوى المجموعات. وقد أجرينا مناقشات مطولة وصعبة حول التوافق والمرونة،

تلهم ماليزيا في سعيها الدؤوب إلى جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وديمقراطية وشرعية وشفافية. ومن هذا المنطلق، نأمل، سيدي، أن تكون مصدر إلهام لكم أيضا، وربما تتمكن خلال فترة رئاستكم من أن نشهد كذلك تقدما جديرا بالذكر.

إن مواقف ماليزيا بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن متسقة. وأود أن أعرض بإيجاز تلك المواقف، وهو أمر سنخوض فيه بمزيد من التفصيل خلال الجولة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن هناك حاجة إلى التوسع في عضوية المجلس وتحسين التمثيل الجغرافي، وخاصة للمجموعات الإقليمية المثلة تمثيلا ناقصا في المجلس. وسيكون توسيع فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة، عاملا حاسما في تعزيز دور المجلس والطابع التمثيلي له. ومن شأن زيادة المقاعد غير الدائمة أن يتيح انتخاب مزيد من الدول الأعضاء في المجلس وزيادة تواتر انضمام الدول إلى عضوية المجلس، وبالتالي تحقيق المزيد من الشمول في عملية اتخاذ القرارات في المجلس.

وبشأن مسألة حق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الخمسة الدائمون، تؤكد ماليزيا من جديد موقفها المبدئي الرفض لاستخدامه استنادا إلى الهيكل الحالي. فحق النقض ينبغي أن يُنظم لمنع استخدامه دون وجه حق وبما يتعارض مع رغبات الأغلبية. ويؤيد وفد بلدي أيضا موقف أولئك الذين يقترحون ممارسة ضبط النفس في استخدام حق النقض، لا سيما في قضايا الجرائم الدولية، مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ونعتقد أنه إذا جرى تمثيل جميع المناطق بأعضاء دائمين، فإن الأعضاء الدائمين الجدد ينبغي أيضا منحهم حق النقض، وذلك للإسهام في إضفاء المزيد من التوازن على عملية صنع القرار وجعلها أكثر تمثيلا. ومع ذلك، قد نحتاج إلى استكشاف الخيار المتمثل في اشتراط الوصول إلى عدد معين من أصوات النقض قبل رفض المجلس لأي قرار.

والإصلاح سيتحقق على أساس التوصل إلى اتفاق بين الدول بشأن المضمون، وليس عبر طرق مختصرة أو مناورات إجرائية. وللخروج باتفاق كهذا، نحن بحاجة إلى كتلة حرجة من الإرادة السياسية والعزيمة. فعملية المفاوضات الحكومية الدولية هي عملية يقودها الأعضاء وتجري بحسن نية في ظل الاحترام المتبادل وبطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع، بهدف السعي إلى إيجاد حل يحظى بأوسع قبول سياسي ممكن.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، فإن رئيس الجمعية العامة ورئيس المفاوضات الحكومية الدولية يستمدان سلطتهما من المقرر ٥٥٧/٦٢.

إن النتيجة المستدامة والمعقولة بشأن العضوية لا يمكن تحقيقها من جانب مجموعة استشارية صغيرة، لأن الإصلاح يجب أن يكون نتاجا لمفاوضات فيما بين الدول، تُجرى في محافل مفتوحة. والأمم المتحدة أكثر الهيئات كفاءة لإجراء هذه المفاوضات وتحقيق النتائج. وهناك عامل آخر هو أن تصلب المواقف قد أبطأ التقدم خلال العشرين عاما الماضية. ونحن ندعو إلى التحلي بالمرونة لاستكشاف الأسس المشتركة. وقد قامت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، من جانبها، بتفويض اقتراحها مرتين، وهي على استعداد للبدء بالحوار بغية تحسينه. وهذا العام، ينبغي أن نعمل على نحو فعال فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، لكن ينبغي ألا يكون هناك أي جدول زمني اصطناعي. وقد شجعنا رئيس الجمعية العامة، في رسالته المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، على الانتقال بالعملية إلى مرحلة المفاوضات على أساس النص. ونحن نوافق على ذلك. وما أريد الإشارة إليه هو أن التنقيح الثاني للنص أساس التفاوض، الذي تم تجميعه تحت إشراف السفير تانين، يتضمن جميع عناصر النص التي نحتاج إليها. ويشكل نقطة انطلاق جيدة.

ولنتحدث الآن عن الجوهر. إن باكستان تعارض إنشاء مقاعد دائمة جديدة، ليس بسبب المنافسة الإقليمية أو الاعتبارات

ولكننا لم نحقق نتائج بعد بهذا الخصوص. وأود أن أؤكد لكم، سيدي، دعم وفدي الثابت وتعاوني في العمل معكم ومع سائر الدول الأعضاء في هذا المسعى.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على عقد هذه الجلسة. ونحن نقدر أنكم أجريتم، بصفتكم رئيس الجمعية العامة، مشاورات موسعة قبل عقد هذه الجلسة. ونرحب أيضا بالبيان الهام الذي أدليتم به، سيدي، هذا الصباح (انظر A/69/PV.49)

ونشكر السفير ظاهر تانين على عمله الدؤوب خلال السنوات السبع الماضية من أجل الدفع قدما بعملية الإصلاح. فقد بذل، بوصفه دبلوماسيا محنكا، قصارى جهده لإشراك جميع البلدان في العملية. كما هنئ السفير كورتيناى راتراى على تعيينه رئيسا جديدا وميسرا للمفاوضات الحكومية الدولية. ونحن سنقدم له كل الدعم الذي يحتاج إليه لتعزيز جدول أعمالنا المشترك. وهنئ إسبانيا وأنغولا وفنزويلا وماليزيا ونيوزيلندا على انتخابها أعضاء جددا غير دائمين في مجلس الأمن.

وأود أولا أن أتكلم عن ديناميات التفاوض. قبل سبع سنوات، شرع أعضاء الأمم المتحدة في عملية المفاوضات الحكومية الدولية على أساس المقرر ٥٥٧/٦٢ وقد أصدر ذلك المقرر تكليفا للجمعية بالعمل من أجل التوصل إلى إصلاح شامل بشأن المسائل الرئيسية الخمس: فئات العضوية وحق النقض وحجم وأساليب العمل والتمثيل الإقليمي والعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وتوسيع المجلس هو أحد عناصر برنامج الإصلاح الشامل. والعناصر الأربعة الأخرى لا تقل أهمية، والعناصر الخمسة جميعا مترابطة بصورة وثيقة.

وقد أظهرت تجربتنا على مدى العشرين عاما الماضية أن العلاج السريع لن يحقق المراد، على الرغم من أنه جرى تنفيذ العديد من المبادرات من وقت لآخر ولكنها لم تُكَلِّل بالنجاح.

تجميع وتعزيز مصالح وتطلعات كامل أسرة الأمم الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم، التي تشكل مُجتمعاً الأمم المتحدة. والأمم المتحدة مُلك للجميع وليس لثلة منتقاة. وينبغي أن نجعل المجلس أكثر شمولاً. ولهذا السبب، تدعو مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء إلى إيجاد حل وسط. وإذا كنا نريد الخروج من المأزق في المفاوضات الحكومية الدولية، ينبغي أن نبدأ النظر في اقتراح تلك المجموعة، الذي ينص على فترات ولايات أطول من الفترات المتاحة في المقاعد غير الدائمة الحالية، يمكن تجديدها بالانتخابات. وبذلك سيصبح الأعضاء المنتخبون لفترة أطول مسؤولين أمام الجمعية العامة. وعلى النقيض من ذلك، بانتخاب أعضاء دائمين جدد، فإننا سنقضي على مبدأ المساواة ذاته.

كما ينبغي للمجلس أن يوسع مقاعده غير الدائمة. فأكثر من ثلث أعضاء الأمم المتحدة لم تُنح لهم أبداً فرصة الجلوس إلى طاولة المجلس ولو مرة واحدة. والتناوب على المقاعد غير الدائمة الجديدة سيُمكن المزيد من البلدان من أداء دورها في صون السلم والأمن الدوليين. وستكفل الانتخابات الدورية بقاء الدول المنتخبة لفترات ولايات أطول أو لشغل مقاعد غير دائمة مستجيبةً ومسؤولةً وشفافةً إزاء الأعضاء على نحو عام. وفي إطار تلك المبادئ، ما انفكت باكستان تحترم

وتتفهم الموقف الأفريقي المشترك، وتوافق آراء أوزولويني وإعلان سرت، باعتبارها مطلباً جماعياً للقارة برمتها. ونعتبر أن ذلك الموقف يستند إلى التوافق في الآراء وإلى المشروعية، وهو ما يختلف تماماً عن الطموحات الفردية لثلة من البلدان. ومرة أخرى، أشدد على المرونة والحلول التوفيقية، التي بدونها لا فائدة من التفاوض. وقد أبدت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء تلك الروح من خلال تنقيح اقتراحها الأصلي وتقديمه بوصفه ورقة إيطاليا - كولومبيا. وتلك الورقة مفتوحة أمام المزيد من المفاوضات. وعلى النقيض من ذلك،

السياسية الواقعية، ولكن بسبب المبادئ التي ينبغي أن يستند إليها إصلاح المجلس في القرن الحادي والعشرين. وقد قال رئيس وزراء باكستان، في خطابه أمام الجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر: "إننا نريد للمجلس أن يصبح أكثر تمثيلاً وإنصافاً وقابلية للمساءلة وشفافية". (A/69/PV.12، صفحة ٤٧). ومعارضتنا لإنشاء المقاعد الدائمة تقوم على أساس تلك المبادئ.

إن المقاعد الدائمة القائمة في المجلس تعود إلى الحرب العالمية الثانية، عندما اتخذ القرارات المنتصرون الذين استأثروا أيضاً بالمقاعد الدائمة. والنظام العالمي ليس بالنظام الجامد؛ فقد تطور. ولم يعد هناك منتصر ومنهزم. والعالم أصبح أكثر تعددية وتنوعاً. والبلدان الأربعة التي قدمت ترشيحاتها لنيل مقاعد دائمة ينبغي أن تفهم أن الكثير من البلدان المتوسطة الحجم، على نحو فردي وجماعي، تتنافس معها من حيث الحجم والسكان والاقتصاد والقدرة العسكرية والمساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

واليوم نتحدث عن الدول الناشئة، والبعض يورد ذلك كمعيار للتأهل لنيل مقعد دائم. والواقع هو أن الكثير من الدول تدعمها وستقوم بدور أكبر في الشؤون السياسية والاقتصادية العالمية في الأعوام المقبلة. وهناك توقعات بأن تشكيلات القوة ستتغير في العقود القادمة. وعندما تبلغ الدول قدراً أكبر من حيث الكفاءة، مثلاً بعد ١٠ أعوام، هل ينبغي إدراجها أيضاً باعتبارها دولاً أعضاء غير دائمة في مجلس الأمن؟ وهل سيُطلب إلى تلك الدول التي ستفقد مكانتها المرموقة أن تُخلى مقاعدها الدائمة؟ ما من دولة تظل قوية إلى الأبد؛ لذلك ينبغي ألا نضفي طابع الدوام على العضوية، لأن التنقيح القادم لتشكيلة المجلس قد يجري بعد ٧٠ عاماً من الآن؟

إن الغرض من الإصلاح ليس هو إنشاء مراكز امتياز جديدة داخل المجلس، وإنما إرساء الديمقراطية فيه من خلال

السيد كوروسي (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): لقد أكدت هنغاريا لسنوات على الحاجة إلى التحرك بسرعة من أجل التوصل إلى اتفاق شامل وحسن التوقيت بشأن جميع جوانب إصلاح مجلس الأمن. ويود بلدي اتخاذ خطوات حاسمة نحو تحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٥، بعد مرور نصف قرن على إدخال آخر إصلاح على مجلس الأمن.

كما سيكون عام ٢٠١٥، حيث تصادف الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، العام الذي تنتهي فيه الدول الأعضاء من أعمالها التحضيرية لتحقيق مزيد من التنمية المستدامة، وعندما تعزم على الدخول في اتفاق ملزم قانوناً بشأن تغير المناخ. ومع ذلك، يبدو أن إصلاح مجلس الأمن يشهد جموداً، أو حتى أسوأ من هذا: يبدو أننا ندور في حلقة زمنية أوجدناها بأنفسنا.

وللأسف، فإن الحالة ليست خيالا علمياً أو فيلماً سيء الإخراج؛ إنه الواقع الذي يبعث على الأسى. فنحن ما برحنا نكرر مناقشاتنا في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن المسائل الرئيسية الخمس المرة تلو الأخرى. وحتى أننا أجبرنا أنفسنا على عيش فقدان ذاكرة مصطنع، لأنه لا يمكن إعداد محاضر مكتوبة أو موجزة للمقترحات الجديدة. وبالمثل، فإن بعض الذين يدعون أن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يكون عملية تقودها الدول قد رفضوا الورقة غير الرسمية التي أعدها الفريق الاستشاري والوثيقة التي تتضمن التنقيح الثالث. ولكن كيف يمكن لعملية أن تتولى زمامها الدول إذا كانت ترفض تسجيل أي اقتراح جديد، على مدى أكثر من أربع سنوات، بما في ذلك الاقتراحات المقدمة من الدول؟ وأود أن أذكركم بأن الوثيقة التي تتضمن التنقيح الثاني قد أصدرت في عام ٢٠١٠.

وتحتاج كل عملية سياسية إلى ذاكرة مؤسسية مشتركة. إن لدينا مشكلة أوجدناها جزئياً بأنفسنا، من خلال اعتماد القرار ذاته بشأن عملية الإصلاح العملية عاماً بعد عام، والامتثال له

ما زالت مجموعة الأربعة متشبثة بطلبها الحصول على مقاعد دائمة. وهي تتأسف لعدم إحراز التقدم، دون أن تعترف بأن موقفها المتصلب هو أكبر عائق أمام إحراز التقدم. وبالنسبة لها، يتمثل المقياس الوحيد للتقدم في مدى تأقلم المجموعات الأخرى مع طلب الاستحقاق لديها. ولم يطرأ أي تغيير على موقفها. وليس بتلك الطريقة ينبغي إجراء المفاوضات الحكومية الدولية.

لقد كرست معظم ملاحظاتي لفئات التوسيع. وأود أن أدلي بإيجاز بما يلي بشأن العناصر الأخرى. لقد تتبعنا باهتمام كبير الاقتراح الفرنسي المتعلق بتقييد استخدام حق النقض. وينبغي أن نجري المزيد من المناقشات لدراسة القيمة المضافة لتحديد حق النقض على نحو عام، وحصر استخدامه بموجب الفصل السابع فقط، وإلغائه. وحجم المجلس بعد توسيعه ينبغي أن يكون واسعاً بما يكفي للمحافظة على نجاعته وفعاليته. وينبغي للفريق العامل غير الرسمي التابع للمجلس المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى أن يفسح المجال للمشاركة مع عموم الأعضاء، بغية تحسين أساليب عمله لجعل عملية اتخاذ القرار فيه أكثر استبصاراً وشفافيةً وخضوعاً للمساءلة.

وينبغي زيادة تعزيز التمثيل والملكية الإقليميين

وأخيراً، تطلب الجمعية العامة مزيداً من الرأي في مسائل السلام والأمن، وهي محققة في ذلك. غير أنه ينبغي أن تستخدم الحيز المتاح لها الاستخدام الأنجع - على سبيل المثال، من خلال زيادة فعالية الإشراف على اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والاستخدام الأكثر فعالية لآلية متّحدون من أجل السلام. وينبغي للمجلس، من جانبه، استحداث السبل لمعالجة المسائل المواضيعية الناشئة، مثل تغير المناخ، والعنف الجنسي في النزاعات المسلحة، وحقوق الأطفال والمرأة، وذلك في شراكة وثيقة مع المنظمات والمنتديات الحكومية الدولية ذات الصلة.

للإخفاق في التوصل إلى اتفاق كامل بشأن المسائل الإجرائية أن يستخدم بعد الآن كذريعة لعدم القيام بأي شيء.

وبالتالي، إذا كان هذه الاقتراحات غير مقبولة، فإن اقتراحنا يتمثل في تخصيص الجلسات الأولى من المفاوضات الحكومية الدولية فقط لإجراءات المفاوضات الحكومية الدولية والمضي قدماً بها.

ويتعين علينا أن نقرر ما إذا كنا نريد أن نجعل العملية موجهة نحو تحقيق النتائج، أو ما إذا كانت النتيجة ليست اهتمامنا الأساسي. وفي الواقع، ينبغي لنا أن نتحرك إلى الأمام ونغير قواعد المشاركة الصارمة التي غلّت أيدينا ويدي الرئيس السابق، السفير زاهر تانين، لسنوات. ولغن كنا نشكره على تفانيه في ظل ظروف صعبة، فإننا مستعدون لتغيير سرعة أعمالنا بقيادة الرئيس الجديد، السفير كورتيناى راتري.

السيدة نامجيل (بوتان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة جداً. إن مسألة إصلاح مجلس الأمن مدرجة على جدول أعمال لسنوات عديدة، وأنتم، سيدي الرئيس، قد أقرتموها بوصفها أولوية وأنتم محقون في ذلك. ويتطلع وفد بلدي إلى تحقيق تقدم حقيقي بشأن هذا الموضوع في ظل قيادتكم القديرة.

وأرحب بتعيين السفير كورتيناى راتري، ممثل جامايكا، رئيساً للحولة الحادية عشرة من المفاوضات الحكومية الدولية، وأؤكد له دعمنا وتعاوننا الكاملين. وليس لدي أدنى شك في أن السفير راتري سيضخ زخماً جديداً في عملية المفاوضات الحكومية الدولية أثناء الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. أود أن أسجل تقديرنا العميق للرئيس السابق، السفير زاهر تانين، ممثل أفغانستان، على التزامه الثابت وإشرافه على عملية المفاوضات الحكومية الدولية خلال السنوات القليلة الماضية.

بوصفه الصيغة المتفق عليها التي تقتضي تحقيق توافق الآراء. أود أن أشدد على أن هنغاريا هي أحد المؤيدين الكبار لتوافق الآراء. وكما قلنا، نود أن بناء توافق في الآراء بدلاً من بناء الكتل. ولكن يجب أن يتمخض التوافق في الآراء في النهاية أو نتيجة للعملية المتعلقة بالمسائل الموضوعية للإصلاح. ولا يمكن لتوافق الآراء أن يكون شرطاً مسبقاً لجميع عناصر العملية، بما في ذلك المسائل الإجرائية. ولزيد من الدقة، يمكن أن يكون مطلوباً، ولكنه لن يحقي سوى النتائج المدمرة التي نشهدها جميعاً. إننا بتأكيدنا على الحاجة إلى توافق الآراء، لا يمكننا حتى بدء المفاوضات، مما يفقدها أي فرصة للتوصل إلى توافق في الآراء.

ولذلك فإن المسألة تكمن في كيفية المضي قدماً بعملية المفاوضات الحكومية الدولية. كيف يمكننا الخروج من مأزق الدورات التي نكررها أنفسنا؟

أولاً، نحن نتفق أن تتولى الدول الأعضاء زمام هذه العملية. ولذلك، ينبغي تجميع جميع المقترحات الجديدة في شكل مكتوب. ومن المنطقي تماماً أن نعامل المقترحات جديدة على قدم المساواة مع المقترحات التي سبق أن أدرجت في الوثيقة التي تتضمن التنيح الثاني.

ثانياً، ينبغي أن تكون الخطوة المنطقية التالية إعداد مشروع نص يمكن أن يصبح أساساً لإجراء مفاوضات موضوعية، كما طلب العديد من الوفود قبلي.

ثالثاً، يجب أن نعقد الاجتماعات على فترات منتظمة، ونعد مشاريع النصوص الأحدث فالأحدث، ونقلص أوجه الخلاف ونقلل من عدد المسائل المعلقة. من الصحيح أنه لا اتفاق على شيء إلى حين الاتفاق على كل شيء، ولكن لتحقيق ذلك علينا أن نبدأ بالاتفاق على شيء ما. وأنا أفرّ بأن هذا المنطق قد لا يكون الأمثل بالنسبة لبعض الوفود. إذ يمكن أن تكون هناك سبل أخرى للمضي قدماً، ولكن لا يمكن

أساليب عمله أمران لازمان لزيادة دعم وتعزيز شرعية المجلس وعمله.

طوال أكثر من ٢٠ سنة، بدءا بالفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، وحتى الجولة العاشرة للمفاوضات الحكومية الدولية التي اختتمت مؤخرا، استمعنا وأصغينا إلى مقترحات شتى. وعملنا بصورة مستفيضة بشأن جميع القضايا على أساس المقرر ٥٥٧/٦٢. لدينا الآن عوائد سنوات من المناقشات والمداولات، ونفهم الآن مواقف بعضنا البعض بشكل أفضل. وما نحتاجه الآن هو وثيقة عمل بحيث يمكن مواصلة مفاوضات حقيقية بشكل جاد. وعندئذ فقط يمكننا تحقيق تقدم ملموس في سعينا المشترك إلى إصلاح مجلس الأمن عن طريق البناء على مجالات التقارب وإيجاد أرضية مشتركة بشأن المجالات التي تختلف بشأنها.

تتيح الذكرى السنوية السبعون لإنشاء الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ فرصة سانحة لإحراز تقدم حقيقي بشأن موضوع ظل على جدول أعمالنا على مدى أكثر من عقدين ورغم طابع هذا الموضوع الذي يبدو مستعصيا على الحل، فقد حان الوقت لأن نشارك في مفاوضات تستند إلى نص للمضي بعملية الإصلاح قدما. وفي حين أن قرارا يتخذ بتوافق الآراء هو أنسب طريق إلى الأمام، لا يسعنا أن ندع عدم توفره يعرقل إحراز تقدم إلى أجل غير مسمى. وفي هذا الصدد، نحن على ثقة بأنكم، سيدي، ستوفرون زحما متجددا وقوة دافعة للعملية وتوجهوها نحو خاتمة مجدية تركز على تحقيق النتائج.

السيد إيرميديا كاستيو (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): أود بداية أن أهنتكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. نحن نقدر الأهمية التي أوليتها لبند جدول الأعمال اليوم، المعنون "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة".

وتؤيد بوتان البيان الذي أدلى به السفير مينسا رامبالي، الممثل الدائم لسانت لوسيا بالنيابة عن مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 (انظر A/69/PV.49).

ولا نبالغ مهما أكدنا على ضرورة إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا وشفافية وخضوعا للمساءلة. وتم التسليم بذلك منذ عام ١٩٩٣، عندما بدأت الجمعية العامة أولا في مناقشة إصلاح مجلس الأمن. كما دعا قادتنا في عام ٢٠٠٥ إلى الإصلاح المبكر لمجلس الأمن باعتبار ذلك عنصرا أساسيا في جهودنا الشاملة لإصلاح الأمم المتحدة. والعديد من قادتنا أكدوا مجددا على تلك الدعوة خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة التاسعة والستين للجمعية.

ومنذ عام ٢٠٠٩، عملت العشر جولات من المفاوضات الحكومية الدولية على إبقائنا منهمكين بهذا الموضوع الهام. ولكن، وعلى الرغم من التأييد الجارف للإصلاح، فإننا لم نحرز تقدما كبيرا.

خلال المفاوضات الحكومية الدولية، أيدت غالبية الوفود التوسع في كل من فئتي العضوية. وسلط رئيس الجولة العاشرة من المفاوضات الحكومية الدولية الضوء، في تقييمه، في جملة أمور، على أن هناك تشديد مستمر على ضرورة الإصلاح. وفي حين أحرز قدر من التقدم في تحسين أساليب عمل المجلس، فإن عدم وجود وثيقة عمل يجعل من الصعب المشاركة بشكل بناء في مفاوضات حقيقية ومعالجة جميع المسائل. ولذلك، فإننا نتطلع إلى قيادتكم، سيدي، وقيادة الرئيس الجديد للمفاوضات الحكومية الدولية، للمضي قدما على أساس مسودة أولى.

تؤيد بوتان ضرورة إصلاح مجلس الأمن تماشيا مع الواقع المعاصر، على أساس مبادئ المساواة في السيادة، التوزيع الجغرافي العادل، الشفافية، المساءلة، وإضفاء الطابع الديمقراطي على عملية اتخاذ القرارات. نحن نعتقد أن توسيع عضوية مجلس الأمن في كل من فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة وتحسين

لذلك من الضروري، سيدي الرئيس، منح ولاية واضحة للسفير راتراي، رئيس العملية الحكومية الدولية، للقيام فوراً بإجراء مفاوضات حقيقية، تستند إلى نص يحظى بتأييد كامل، في الجولة التالية من المفاوضات. وحينئذ فقط ستمضي العملية قدماً وسوف تتمكن من ترويج جهودنا بالنجاح وتقديم نتيجة ملموسة عندما يجتمع زعماءنا العام المقبل.

ولا بد لي من الإشارة إلى أنه، خلال العشر جولات السابقة من المناقشات، أصبح من الواضح تماماً أن الغالبية العظمى من الأعضاء تؤيد التعجيل في التوسع في كل من فتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن وترغب في تحقيقه. بذلك وحده يمكننا أن نعكس حقائق العالم المعاصر، وتحقيق قدر أكبر من المساءلة في مجلس أمن أكثر تمثيلاً وشفافية ومصداقية وذات صلة.

أخيراً، في هذه المرحلة الحاسمة الأهمية من المفاوضات، تؤكد نيكاراغوا مجدداً كامل دعمها وتتعهد بالتعاون مع السفير راتراي، ومعكم، سيدي الرئيس.

السيد أبو العطا (مصر): أود بدايةً أن أشكركم، سيدي الرئيس، على العرض الذي قدمتموه (انظر A/69/PV.49) والذي يعكس رؤية ثاقبة وإرادة صلبة لتحقيق إصلاح وتوسيع مجلس الأمن.

ويود وفد بلدي أن ينضم إلى البيان الذي ألقاه ممثل جمهورية إيران الإسلامية نيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل سيراليون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وممثل الكويت نيابة عن المجموعة العربية (انظر A/69/PV.49)

تعتقد مصر بأهمية إجراء إصلاح شامل للأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن، لدعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتمكين المنظمة العالمية من الاستجابة للتحديات الدولية الجديدة والمعاصرة.

ونفتنم هذه الفرصة لنعرب عن امتناننا العميق لسعادة السيد زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على تفانيه وقيادته طوال جولات المفاوضات، التي أعربت خلالها مختلف المجموعات والدول عن موافقها فيما يتعلق بالإصلاحات الملحة والضرورية.

ونرحب بتعيين سعادة السيد كورتيناى راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، كرئيس للعملية الحكومية الدولية. ونحن على ثقة بأنه مع دينامية وخبرة السفير راتراي وما تتحلون به من حكمة، سيدي الرئيس، سيمكننا المضي قدماً صوب مرحلة أكثر تقدماً في المفاوضات.

تؤيد نيكاراغوا البيان الذي أدلت به السفيرة مينيسا رامبالي، الممثلة الدائمة لسانت لوسيا، باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 (انظر A/69/PV.49). تحلت مجموعتنا بقدر كاف من المرونة والحصافة خلال الجولات العشرة السابقة من المفاوضات. كما عملنا بروح من التوافق والتعاون طوال العملية من أجل تحقيق الإصلاحات الشاملة المطلوبة في مجلس الأمن.

وتؤكد نيكاراغوا مجدداً أيضاً دعمها الكامل للموقف الأفريقي على النحو المنصوص عليه في توافق آراء إزولويني.

إن ما أحرز من تقدم بشأن الإصلاح على مدى السنوات العشرة الماضية كان دون المستوى المطلوب. من الضروري أن نضاعف خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، وفي عشية الذكرى السبعين لتأسيس المنظمة، جهودنا ونكفل قدرتنا على الامتثال للولاية التي أناطها بنا زعماءنا في العام ٢٠٠٥. ومن أجل تحقيق ذلك، كما تدلل على ذلك الدروس المستفادة من جولات المفاوضات الـ ١٠ السابقة، علينا أن نعطي دفعة أخيرة لعملية التفاوض، وأن ندخل، موحدون بقضيتنا المشتركة، الإصلاحات الشاملة والدائمة على مجلس الأمن.

والتعلق مصر أهمية كبيرة على إصلاح المجلس من خلال عملية شفافة وشاملة مملوكة لجميع الدول الأعضاء، من أجل التوصل إلى حل متفق عليه وشامل يحظى بأوسع قبول سياسي ممكن، يشمل القضايا التفاوضية الرئيسية الخمس المترابطة، على نحو ما هو منصوص عليه في مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢. ونثق في أن تلك المحددات الواضحة ستشكل المرجعية لعمل السفير كورتيناى راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، رئيس المفاوضات الحكومية الدولية الجديدة. ونرحب به في منصبه الجديد ونؤكد له استعدادنا الدائم لمواصلة الجهود البناءة في عملية إصلاح وتوسيع مجلس الأمن، على نحو ما قمنا به مع سلفه، السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، الذي نعبر له عن خالص التقدير على الجهود التي بذلها في هذا الصدد.

وتؤكّد مصر من جديد التزامها القوي بالموقف الأفريقي المشترك، على النحو المنصوص عليه في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، والذي يقدم رؤية شاملة لإصلاح مجلس الأمن بما في ذلك مسألة حق النقض. وتشعر مصر بالارتياح إزاء تزايد رقعة التأييد للموقف الأفريقي المشترك وهو ما نعتبره دليلاً على إدراك العالم لأهمية إصلاح الظلم التاريخي الواقع على القارة الأفريقية التي ما زالت تفتقر إلى تمثيل دائم مستحق في مجلس الأمن، يطرح رؤية القارة تجاه أعمال المجلس بشكل عام والقضايا الأفريقية المطروحة على جدول أعمال المجلس بشكل خاص، أحذا في الاعتبار أن تلك القضايا تحظى بالقدر الأكبر على جدول الأعمال. لذا، فإن إصلاح الظلم التاريخي الواقع على القارة يكتسب الآن أهمية إضافية بالنظر إلى جدول أعمال مجلس الأمن. إذ أن فعالية المجلس تقتضي أن يتم الاستجابة لمطالب الموقف الأفريقي المشترك.

وتؤكّد مصر من جديد التزامها القوي بالموقف الأفريقي المشترك، على النحو المنصوص عليه في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، والذي يقدم رؤية شاملة لإصلاح مجلس الأمن بما في ذلك مسألة حق النقض. وتشعر مصر بالارتياح إزاء تزايد رقعة التأييد للموقف الأفريقي المشترك وهو ما نعتبره دليلاً على إدراك العالم لأهمية إصلاح الظلم التاريخي الواقع على القارة الأفريقية التي ما زالت تفتقر إلى تمثيل دائم مستحق في مجلس الأمن، يطرح رؤية القارة تجاه أعمال المجلس بشكل عام والقضايا الأفريقية المطروحة على جدول أعمال المجلس بشكل خاص، أحذا في الاعتبار أن تلك القضايا تحظى بالقدر الأكبر على جدول الأعمال. لذا، فإن إصلاح الظلم التاريخي الواقع على القارة يكتسب الآن أهمية إضافية بالنظر إلى جدول أعمال مجلس الأمن. إذ أن فعالية المجلس تقتضي أن يتم الاستجابة لمطالب الموقف الأفريقي المشترك.

وتؤكّد مصر من جديد التزامها القوي بالموقف الأفريقي المشترك، على النحو المنصوص عليه في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، والذي يقدم رؤية شاملة لإصلاح مجلس الأمن بما في ذلك مسألة حق النقض. وتشعر مصر بالارتياح إزاء تزايد رقعة التأييد للموقف الأفريقي المشترك وهو ما نعتبره دليلاً على إدراك العالم لأهمية إصلاح الظلم التاريخي الواقع على القارة الأفريقية التي ما زالت تفتقر إلى تمثيل دائم مستحق في مجلس الأمن، يطرح رؤية القارة تجاه أعمال المجلس بشكل عام والقضايا الأفريقية المطروحة على جدول أعمال المجلس بشكل خاص، أحذا في الاعتبار أن تلك القضايا تحظى بالقدر الأكبر على جدول الأعمال. لذا، فإن إصلاح الظلم التاريخي الواقع على القارة يكتسب الآن أهمية إضافية بالنظر إلى جدول أعمال مجلس الأمن. إذ أن فعالية المجلس تقتضي أن يتم الاستجابة لمطالب الموقف الأفريقي المشترك.

وتؤكّد مصر من جديد التزامها القوي بالموقف الأفريقي المشترك، على النحو المنصوص عليه في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، والذي يقدم رؤية شاملة لإصلاح مجلس الأمن بما في ذلك مسألة حق النقض. وتشعر مصر بالارتياح إزاء تزايد رقعة التأييد للموقف الأفريقي المشترك وهو ما نعتبره دليلاً على إدراك العالم لأهمية إصلاح الظلم التاريخي الواقع على القارة الأفريقية التي ما زالت تفتقر إلى تمثيل دائم مستحق في مجلس الأمن، يطرح رؤية القارة تجاه أعمال المجلس بشكل عام والقضايا الأفريقية المطروحة على جدول أعمال المجلس بشكل خاص، أحذا في الاعتبار أن تلك القضايا تحظى بالقدر الأكبر على جدول الأعمال. لذا، فإن إصلاح الظلم التاريخي الواقع على القارة يكتسب الآن أهمية إضافية بالنظر إلى جدول أعمال مجلس الأمن. إذ أن فعالية المجلس تقتضي أن يتم الاستجابة لمطالب الموقف الأفريقي المشترك.

متنافيا مع روح التوافق ومبدأ الشفافية، اللذين ميزا عملية التفاوض حتى الآن.

ويجب أن يتمثل الهدف الرئيسي لعملية المفاوضات في جعل مجلس الأمن مجسدا للحقائق السياسية والاقتصادية في عالمنا اليوم وينبغي أن تمنح العملية للمجلس الشرعية والمصادقية والفعالية اللازمة ليتصرف بالنيابة عن المجتمع الدولي في الوفاء بولاية تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة. إن تعزيز شرعية المجلس، لا سيما من خلال تعزيز التمثيل العادل داخل هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، سيؤدي بلا شك إلى ولايات أكثر واقعية وقرارات أكثر فعالية والمزيد من الاتساق في تنفيذ قرارات المجلس.

وبغية توسيع عضوية مجلس الأمن على نحو يكفل التمثيل العادل ويعبر عن الحساسيات الحالية والمستمرة، ينبغي لنا التركيز على توسيع نطاق عضوية المجلس، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وفي ذلك السياق، تجدد تونس دعمها لموقف الاتحاد الأفريقي بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن على النحو المبين في توافق آراء إيزولوبيني وإعلان سرت. ونعتقد أن الوقت قد حان لمعالجة الحالة الراهنة التي تحرم القارة الأفريقية من وجود دائم في مجلس الأمن، إضافة إلى تحسين الوجود غير الدائم لأفريقيا.

كما نؤيد المطالب المشروعة للبلدان العربية بتمثيل دائم في مجلس الأمن. والحالة الراهنة في المنطقة، التي من المحتمل بقوة أن تستمر، تبرر ذلك المطلب.

ويجب أن يكون إصلاح مجلس الأمن شاملا وجامعا. ويجب أن يتناول كافة المسائل الموضوعية ذات الصلة، في جملة أمور، بتشكيل المجلس والتمثيل الإقليمي وأساليب العمل وجدول الأعمال وعملية صنع القرار، بما في ذلك حق النقض، بهدف التوصل إلى أكبر توافق سياسي ممكن بين الدول الأعضاء.

أهنئ الممثل الدائم لجامايكا، السيد كورتيناى راتراي، على تعيينه رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل سيراليون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وممثل الكويت بالنيابة عن المجموعة العربية (انظر A/69/PV.49).

وأرحب بالجهود التي تبذلونها، السيد الرئيس، وبجهود الميسرين المتعاقبين ومختلف البلدان ومجموعات البلدان التي تهدف إلى التغلب على حالة الجمود المستمرة منذ سنوات في عملية المفاوضات الحكومية الدولية. وفي ذلك الصدد، تعرب تونس عن استعجابها الكامل لمواصلة دعم هذه العملية التي يجب أن تظل قائمة على أساس اقتراحات الدول الأعضاء والشفافية والشمول والسعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء. تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بارو (كيرياس).

وينبغي أن تظل المفاوضات الحكومية الدولية الإطار المؤسسي المناسب الوحيد لهذه العملية، بموجب التكليف الصادر عن الجمعية العامة لمعالجة مسألة إصلاح مجلس الأمن بطريقة مفتوحة وشاملة للجميع بهدف التوصل إلى حل يحظى بأوسع قبول سياسي ممكن بين الدول الأعضاء، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن هذه المسألة، ولا سيما المقرر ٥٥٧/٦٢.

وإذ نعرب عن دعمنا الكامل للرغبة التي تتشاطرها جميع الدول الأعضاء تقريبا في الخروج من الوضع الراهن ومنح زخم جديد للعملية التفاوضية من أجل تحقيق النتائج الملموسة التي ما فتئنا ننتظرها لما يزيد على ٢٠ عاما، تعتقد تونس أن هذا الهدف لا ينبغي التعجل في السعي إلى تحقيقه أو أن يكون ذلك على حساب التوصل إلى التوافق الواسع في الآراء اللازم بين جميع الدول الأعضاء. ونرى أن فرض مواعيد زمنية وهمية أو نص تفاوضي لا يعبر عن مواقف جميع البلدان سيكون أمرا

وبينما نشي على تقييم الجولة العاشرة للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، الذي قدمه السفير تانين، يعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا أننا بحاجة إلى بناء الزخم انطلاقا من الجولة الأخيرة من المشاورات بشأن هذه المسألة.

لقد استمعنا خلال المناقشة العامة السنوية للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين التي جرت في أيلول/سبتمبر إلى الشواغل بشأن التحديات الناشئة، بدءا من الأمراض المعدية إلى الصراعات المحتمدة وحالات عدم الاستقرار، التي قد تؤثر على مناطق وأجزاء كثيرة من العالم. وسمعنا عن الحاجة الوشيكة للأمم المتحدة لإجراء تغييرات داخل منظومة الأمم المتحدة، حيث أن المنظمة اليوم تختلف تماما عن الكيان الذي أنشئ قبل ٧٠ عاما تقريبا عندما كان هناك ٥١ بلدا فقط.

لذلك، يرى وفد بلدي أن عام ٢٠١٥ سيكون عاما حاسما، حيث ستحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية السبعين لتأسيسها والذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والذي اتفق قادة العالم خلاله على إصلاح الأمم المتحدة لمواجهة تحديات اليوم الجيوسياسية والعالمية.

ومن المؤكد أنه ينبغي لمجلس الأمن، بوصفه الهيئة المكلفة بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يعبر عن الحقائق العالمية القائمة اليوم. وفي هذا الصدد، يرى وفد بلدي ضرورة توسيع مجلس الأمن ليشمل أعضاء دائمين وغير دائمين على السواء بطريقة منصفة لمواجهة التحديات العالمية. والأهم من ذلك أنه ينبغي إصلاح مجلس الأمن بطريقة تراعي التمثيل الجغرافي العادل لجميع الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان النامية.

ويعتقد وفد بلدي أن ثمة حاجة إلى وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية لتخصيص مقاعد دائمة في مجلس الأمن

ولا يسعنا أن نختتم بياننا بدون الإشارة إلى خيار أن نراعي في أي محاولة لإصلاح مجلس الأمن العلاقة بين المجلس والأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة، واحترام المجلس الكامل لصلاحيات ومهام جميع تلك الأجهزة، لا سيما الجمعية العامة.

السيد توي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. كما أود أن أهنئ سعادة السفير كورتيناى راتراي، ممثل جامايكا، على تعيينه رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية. كما أعرب عن تقديري للرئيس السابق للمفاوضات الحكومية الدولية، سعادة السفير ظاهر تانين، على جهوده الدؤوبة في دفع عملية المفاوضات قدما.

ترحب كمبوديا باعتماد البيان الشفوي الذي ألقاه رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، والذي اعتُمد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (انظر A/68/PV.106)، بغية تمهيد الطريق إلى الأمام لمواصلة المفاوضات الحكومية الدولية في الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وبينما تعبر كمبوديا عن دعمها الكامل للمفاوضات الحكومية الدولية الجارية في هذا العام، فإنها على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل المضي قدما بهذه العملية.

ونلاحظ أننا قد أجرينا على مر السنين عددا لا بأس به من المشاورات حول إصلاح الأمم المتحدة، وقد وصلنا إلى إجراء مشاورات بشأن موضوع اليوم. لكننا لم نتوصل حتى الآن إلى أي أرضية مشتركة بشأن إطار واضح أو أي وثائق أساسية للبدء بها. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى اختلاف وجهات نظرنا، كما يرجع جزئيا إلى أننا لم نتجاوب ونرق إلى مستوى الالتزام الذي نص عليه مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥.

ولأن وفد بلدي قد أوضح موقفه تجاه قضايا الإصلاح الرئيسية الخمس في عدة مناسبات سابقة، سأقتصر على تقديم بعض الملاحظات بشأن جولات المفاوضات التي أجريت حتى الآن في المفاوضات الحكومية الدولية غير الرسمية، وبشأن وجهة نظرنا فيما يخص الطريق إلى الأمام.

رغم أهمية الجولة العاشرة وجولات المناقشات التي سبقتها، فإنها لم تؤدي إلى تضييق هوة الخلافات بشأن إصلاح المجلس. والتباينات في وجهات النظر واسعة وعميقة. وعلى الأخص، هناك وجهات نظر قوية حول قضايا فئتي العضوية وعملية التوسيع ذات الصلة. ولكن ثمة خلاف أيضا بشأن حق النقض وغيره من القضايا الرئيسية.

إن إصلاح مجلس الأمن، بما له من آثار جيواستراتيجية متصلة، ينطوي بوضوح على رهانات كبيرة بالنسبة للكثيرين. وبالتأكيد، فإن لدى الدول الأعضاء شواغل وتوقعات مشروعة. لكن من المشجع أن جميع البلدان متفقة أيضا على أننا يجب أن نشارك بشكل بناء في عملية الإصلاح. ومن أجل تعزيز التفكير التطلعي الذي يساعد على النهوض بالعملية بشكل حقيقي، نحث الدول الأعضاء على ممارسة قدر أكبر من المرونة السياسية للنظر في خيارات وسيطة قد تؤدي إلى تقارب محتمل، خاصة بشأن توسيع العضوية وحق النقض، وهي مسائل تنطوي على تداعيات بالنسبة للاختلافات المتعلقة بمسائل الإصلاح الأخرى.

وقد اقترح عدد من البلدان نماذج بشأن الخيارات الوسيطة لفئات المقاعد. وجنبا إلى جنب مع قضايا الإصلاح الأخرى، فإننا على استعداد لمناقشتها بمزيد من الانفتاح خلال الجولة الجديدة من المفاوضات.

وفيما يتعلق بحق النقض، تدعو إندونيسيا إلى إلغاء حق النقض. وكخطوة نحو ذلك، يمكننا أن ندعم آلية لتنظيم حق النقض أو إدارته. ويجب إعطاء الاعتبار الواجب للدعوات

للدول الأعضاء التي تمتلك جميع القدرات والالتزامات للإسهام بشكل كبير في صون السلم والأمن الدوليين.

السيد خان (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أعرب عن عميق تقدير وفد بلدي للسفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على إدارته القديرة جدا للمفاوضات الحكومية الدولية على مدى السنوات الماضية، وعن التهئة للسفير كورتيناى راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، على تعيينه رئيسا للجولة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية.

إننا نجتمع هنا في خضم تحديات أمنية متصاعدة ومعقدة في مختلف المناطق. وبينما يجري التصدي للتحديات الناشئة، فضلا عن القديمة، يزداد وضوح التوقعات العالمية من مجلس الأمن أن يتصرف على نحو فعال. ولكن صون السلم والأمن الدوليين على نحو فعال في مواجهة تحديات اليوم يتطلب مجلسا يجسد هيكله التعددية في عالم اليوم ووقائعه، أي مجلس يمكن أن يثبت بشكل لا لبس أنه هيئة تمثيلية وديمقراطية وشفافة وكفؤة وقابلة للمساءلة تخدم مصالح المجتمع الدولي بأسره، وليس قلة بعينها.

وفي الواقع، فإنه عندما يتقاعس المجلس عن معالجة حالات، مثل حالي فلسطين وسوريا، ويتركها من دون حل حقيقي لفترات طويلة، تتور تساؤلات خطيرة حول مصداقيته. وحيث أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد عهدت إلى مجلس الأمن بالتصرف بالنيابة عنها، فمن مسؤوليتنا الجماعية المساعدة على ضمان أن يرتقي المجلس بشكل كامل إلى مستوى الوفاء بضرورات السلام والأمن، وكذلك القواعد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وستظل إندونيسيا تؤيد بنشاط الجهود الرامية لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن بعد إجراء مفاوضات حكومية دولية.

هذه المسألة، فإننا نرحب أيضا بتعيين الممثل الدائم لجامايكا، السفير كورتيناى راتراي، رئيسا للعملية هذه خلال الدورة الحالية للجمعية. وأود أن أؤكد له دعم وفد بلدي.

وليس ثمة أمر أكثر وضوحا خلال تلك العملية الطويلة من المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن، من اتفاق غالبية الأعضاء على الضرورة الملحة لتكليف هيكل المنظمة بصورة تمكنه من عكس التغيرات التي طرأت على المشهد الدولي. وتود بيرو أن تؤكد مدى ضرورة إحراز تقدم نحو تحقيق هدفنا المتمثل في إصلاح المجلس وتحديد وتوسيع نطاق عضويته، وجعله أكثر ديمقراطية وتمثيلا، ويتسم بالفعالية والكفاءة، في حين تكون أساليب عمله أكثر شفافية. لقد بين لنا عجز المجلس عن وقف النزاعات المسلحة في سوريا وقطاع غزة وأوكرانيا، وغيرها من الأماكن، مدى إلحاح الحاجة إلى إصلاحه بطريقة شاملة.

وينبغي أن نتذكر أن ولاية مجلس الأمن المتمثلة في كفالة السلم والأمن الدوليين قد منحت إياها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وعليه، فإن من واجب الجمعية العامة تنفيذ الإصلاحات على نحو يكفل تنفيذ تلك الولاية بطريقة فعالة وفقا لمقتضاياتها. وعلينا أن نعمل الآن. ولا يمكننا أن نواصل التمسك بمواقفنا الوطنية المعروفة فحسب، بل يجب علينا تقديم التنازلات الضرورية التي تمكننا من صياغة نص متفاوض عليه، ينطوي على بدائل واضحة، وقادر على تجاوز وصف المواقف فحسب، ومن شأنه تحديد الخيارات والعملية اللتين نستطيع من خلالها إجراء مفاوضات حقيقية. ولن يكون أي من ذلك ممكنا ما لم نتخل عن المفاهيم المتعلقة بالمواعيد النهائية المصطنعة أو التأخير، والاستعاضة عنها بالتزام حقيقي بالتوصل إلى نتائج ملموسة متوازنة، وتستند تماما على مبدأ وجوب أن تكون العملية شفافة وشاملة للجميع. وإذ نتطرق بسرعة إلى النقاط الواردة في المقرر ٦٢/٥٥٧، تكرر بيرو التأكيد مرة أخرى على رأيها القائل بأنه لكي

المتجددة لعدم استخدام حق النقض في الحالات التي تتعلق بارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وحالات الإبادة الجماعية. ونؤيد الرأي القائل بعدم استخدام حق النقض بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وينبغي اشتراط تصويتين سلبيين متزامنين لدولتين من الأعضاء الدائمين لمنع اعتماد المجلس لأي قرار.

ونوه بالاقترح الداعي إلى إجراء ما يسمى استعراضا رفيع المستوى للجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن في وقت مبكر، وأنه ينبغي أن تظلم به شخصية سياسية مستقلة سيتم اختيارها. وعلى الرغم من حسن النوايا وراء ذلك الاقتراح، فإننا نكرر التأكيد على أنه ينبغي إيلاء الاحترام التام لطابع المفاوضات غير الرسمية، بوصفها عملية تقودها العضوية، فضلا عن الحفاظ عليها. ويجب أن تكون لجميع الدول الأعضاء أصوات متساوية في إطار عملية إصلاح تتسم بالشفافية، ويجب إشراكها في جميع القرارات المتخذة بشأن الطريق نحو المضي قدما. ونشدد أيضا على أنه ينبغي النظر في جميع المسائل الرئيسية الخمس المتعلقة بالإصلاح معا، دون اللجوء إلى الحلول الجزئية، علاوة على كفالة اتساق المقرر ٦٢/٥٧٧.

ولا يزال تحقيق مكاسب ملموسة فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن أمرا بعيد المنال. ومع ذلك، فإنه يجب علينا الالتزام بالعمل على إيجاد القواسم المشتركة والبناء عليها دون كلل. وتواصل إندونيسيا، من جانبها، العمل مع جميع الوفود المهتمة للمساعدة في إيجاد سبل عملية مؤدية إلى إصلاح مجد.

السيد ميثا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة للجمعية العامة بشأن الاستمرار في مناقشة إحدى المسائل الجوهرية المتعلقة بإصلاح المنظمة: مسألة التمثيل العادل وزيادة العضوية في مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة. وإذ نشيد بالعمل الذي أداه السفير ظاهر تانين خلال ١٠ من جولات المفاوضات الحكومية الدولية غير الرسمية بشأن

وينبغي أن تفضي بنا العملية برمتها إلى اتخاذ قرار. وكما قلنا هنا بالإجماع، فإنه يجب أن نحول تلك الرغبة إلى التزامات ملموسة إن أردنا إصلاح مجلس الأمن حقا. وأود أن أختتم بياني بتكرار التأكيد على استعداد بلدي التام لمواصلة المشاركة بصورة بناءة في المفاوضات الحكومية الدولية من خلال جلسة عامة غير رسمية بشأن مسألة التمثيل العادل وزيادة العضوية في مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة.

السيد وحيد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): تشرف ملديف بالمشاركة في مناقشة هذا البند الهام من جدول الأعمال. إن مسألة التمثيل العادل وزيادة العضوية في مجلس الأمن هي مسألة هامة وتأتي على رأس أولويات السياسة الخارجية للملديف على مدى العقود. يرحب وفد بلدي بتعيين سعادة السيد كورتيناى راتراي، رئيسا جديدا للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونتطلع إلى رؤية تقدم حقيقي بشأن المفاوضات قبيل الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة العام المقبل.

لقد ظلت مسألة إصلاح مجلس الأمن عالقة منذ وقت طويل للغاية. وفي جوهر الأمر، فإن الأمم المتحدة تجسيد للمثل الأعلى القائل بمساواة جميع الدول. ونشعر بالقدر ذاته من المسؤولية عن صون النظام الدولي وتعزيز التنمية العالمية والنهوض بالقضايا العادلة لجميع الشعوب. ومن المؤسف ألا تتجلى تلك المبادئ في مجلس الأمن. وقبل تسعة وستين عاما أنشأ ٥١ بلدا الأمم المتحدة في عالم يعاني من الفقر المدقع والقمع الاستعماري وآثار ما بعد الحرب العالمية. وبالرغم من أن العالم قد شهد تغيرا هائلا اليوم، واتسعت عضوية الأمم المتحدة لتشمل ١٩٣ دولة، فإنه لم يجر إصلاح مجلس الأمن إلا مرة واحدة فحسب منذ إنشاء المنظمة.

وحين تم إصلاح المجلس قبل ٥٠ عاما، جرى توسيعه عن طريق إنشاء أربعة مقاعد جديدة غير دائمة. ولم يقوض

يكون مجلس الأمن قادرا على التصدي بصورة مناسبة للحقائق الجديدة، فإن من الضروري إضافة أعضاء دائمين وغير دائمين جدد، علاوة على زيادة التمثيل الإقليمي العادل والمنصف الذي يشير انعدامه إلى الوضع الراهن للمجلس الذي يفتقر إلى التوازن. ويفهم وفد بلدي أنه ينبغي أن يكون هذا التوسيع بما يكفي لزيادة نطاق الطابع التمثيلي للمجلس، على ألا يقلل ذلك من فعاليته.

وفيما يتعلق بمسألة حق النقض، فما تزال بيرو على موقفها المبدئي المؤيد لإلغائه في نهاية المطاف. ومع ذلك، يتخذ وفد بلدي في الوقت الراهن موقفا بناء يدعو الأعضاء الدائمين إلى الالتزام بالنظر في الخطوة الأولى الرامية إلى الحد من استخدام حق النقض وإلغاء إمكانية تطبيقه في حالات الإبادة الجماعية وارتكاب الجرائم ضد الإنسانية، أو استمرار الأفعال التي تنتهك حقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي بشكل صارخ. وأرحب بالاقتراح الذي قدمته فرنسا في ذلك الصدد، ونحث الدول الدائمة العضوية الأخرى على استكشاف هذه الإمكانية بصورة جدية.

ومن المهم أيضا السعي إلى إصلاح أساليب عمل المجلس بشكل ملموس، بهدف زيادة الشرعية والشفافية اللتين تلزمان علاقاته المتعددة الأطراف، فضلا عن تعزيز كفاءة وفعالية عمله. ولن يتحقق ذلك إلا بالتشجيع على زيادة التفاعل بين المجلس والبلدان غير الأعضاء فيه. وعليه، فإن من الضروري عقد المزيد من الجلسات العامة بدلا عن الجلسات السرية، إلى جانب المزيد من المناقشات المفتوحة، وأن يتم التشاور مع البلدان المساهمة بقوات في الوقت المناسب عندما يناقش المجلس تجديد ولايات حفظ السلام، وأن تكون الجلسات الختامية التي تعقد في نهاية كل شهر بشأن أعمال المجلس دائمة، علاوة على استكشاف السبل المبتكرة الأخرى التي من شأنها زيادة شفافية المجلس.

الدوليين يجب أن يتصدى لها مجلس الأمن. أثارت ملديف تلك المسألة خلال اجتماع صيغة آريا لمجلس الأمن بشأن موضوع الأبعاد الأمنية لتغير المناخ في عام ٢٠١٣. ولدى ملديف آمال عريضة في أن يأتي يوم يتناول مجلس الأمن رسمياً فيه التهديدات الأمنية على المدى الطويل التي تؤثر على الدول المنخفضة، مثل بلدنا والعديد من البلدان الأخرى، التي هي عرضة للتأثر بتغير المناخ. ذلك اليوم قد لا يأتي قريباً، وربما لا يأتي بسرعة كافية، ما لم يتسم مجلس الأمن بالتمثيل العادل، بما في ذلك تمثيل أكثر الدول تضرراً من تغير المناخ، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية.

يستند تعيين مقعد خاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الموقف المبدئي للمديف بأن توسيع العضوية ينبغي أن يعكس الطبيعة الحقيقية للأمم المتحدة. ولأن مجلس الأمن يفتقر إلى المنظورات المختلفة، فهو غير قادر على تلبية مختلف احتياجات المجتمع الدولي، ولا سيما العالم النامي. ولكن لا يمكن تحقيق التغيير في العضوية من دون معالجة التكاليف الباهظة لإدارة حملة تمنع أو تردع الدول الصغيرة من ضمان مقعد لها في المجلس. يجب ألا تكون مقاعد مجلس الأمن جائزة يفوز بها المتقدم بأعلى عطاء. بدلاً من ذلك، يجب على الدول الأعضاء أن تُنتخب وفق مبدأي المساواة والتمثيل. يجب أن تكون جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قادرة على التنافس على قدم المساواة، وأن تكون لها فرصة متساوية.

يعزز التكوين الحالي لمجلس الأمن تركيز القوة العسكرية في أيدي قلة قليلة. نحن ندعو جميع الأعضاء الدائمين للارتقاء فوق مستوى المصالح الوطنية والعمل، كما تتطلب المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، باسم مصالح جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونحث الأعضاء الدائمين على عدم مقاومة الدعوة إلى إصلاح عاجل، والمساعدة على إدخال ذلك الجهاز الحيوي من أجهزة الأمم المتحدة إلى القرن الحادي والعشرين.

ذلك التوسيع من كفاءة المجلس أو يجعله أقل فعالية، بل أصبح أكثر تمثيلاً وشرعية. وفي عالم اليوم، فإن الشرعية لا تتأتى عن إرادة الأقلية، وإنما عن إرادة الأغلبية الساحقة. وإن كان لمجلس الأمن أن يحافظ على شرعيته بوصفه جهازاً من أجهزة الأمم المتحدة حوّلت له سلطة اتخاذ القرارات الهامة في مسائل السلم والأمن بالنيابة عن المجتمع الدولي بأسره، فإنه يجب عليه أن يكون منفتحاً على التغيير.

كانت هناك دعوات للإصلاح حتى قبل عقد المجلس اجتماعه الأول، وتكررت هذه النداءات باستمرار عبر عقود من الزمن. ومع ذلك، لم يحرز تقدم يذكر. إن أكبر عائق أمام إحراز تقدم لم يكن الافتقار الظاهر إلى توافق في الآراء، وإنما هو عدم وجود عملية منصفة ونزيهة لإجراء الإصلاح. في ضوء ذلك، نرحب مرة أخرى بإنشاء فريق استشاري معني بإصلاح مجلس الأمن، لكننا نأسف لعدم تحقق أي تحرك حقيقي منذ نشر الورقة غير الرسمية في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. ونأمل أن يحرز الفريق الاستشاري تقدماً على مدار السنة ويقدم مقترحات بناءة من أجل إنشاء عملية إصلاح مبسّطة.

إن عضوية المجلس ما هي إلا تجسيد تزداد عيوبه لعالم اليوم. إن نصف أعضاء الأمم المتحدة هم من الدول الصغيرة، ومع ذلك فإن الغالبية العظمى من الدول الصغيرة لم يتم انتخابها قط. تمثل الدول الجزرية الصغيرة النامية خمس الأعضاء في الأمم المتحدة، إلا أن ٧٨ في المائة منها لم يحصل قط على مقعد في مجلس الأمن. يمكن أن نبدأ بتصحيح هذه الصورة الخاطئة بخطوة واحدة بسيطة: إنشاء مقعد مخصص للدول الجزرية الصغيرة النامية في المجلس.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية مجموعة راسخة متجانسة تتقاسم تحديات فريدة من نوعها. فنحن دول صغيرة ومعزولة ومعرضة بوجه خاص لمواجهة الكوارث الطبيعية وتغير المناخ. ولكن تغير المناخ هو أساساً مسألة تتعلق بالأمن والاستقرار

الحفاظ على هذا الدور المهم يقتضي تطوير عمل مجلس الأمن بما يتناسب وواقع العالم اليوم ومتطلبات المستقبل الذي يختلف كلياً عما كان عليه عند التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة.

لقد عقدت حتى الآن عشر جولات للتفاوض، أوضحت فيها وفود كل الدول والمجموعات مواقفها. ولكن، للأسف، لم يحدث أي تغيير جوهري على هذه المواقف منذ الجولة الأولى. واستمرّ التباين في وجهات النظر. ومن ثم فإننا بحاجة إلى تبني خطوات عملية من شأنها الخروج بعملية التفاوض من الجمود الذي تعانيه حالياً، بما في ذلك النظر في إيجاد نص توافقي يتم التفاوض عليه.

إن ليبيا، بوصفها بلداً أفريقياً، ترى أن أهم عناصر الإصلاح تتمثل في تصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بالقارة الأفريقية بعدم تمثيلها في فئة العضوية الدائمة في مجلس الأمن. ومن ثم يجب الاعتراف بهذا الحق باعتباره غير قابل للتفاوض، خاصة وأن أكثر من ثلثي القضايا المطروحة على المجلس هي قضايا أفريقية بحته، وأن المجموعة الأفريقية تشكل أكثر من ربع أعضاء الأمم المتحدة. ويتم إصلاح هذا الظلم من خلال منح أفريقيا مقعدين دائمين في مجلس الأمن، بكامل المزايا التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الحاليون، بما في ذلك حق النقض. كما ينبغي أيضاً منحها مقعدين إضافيين في مجلس الأمن وفقاً للموقف الأفريقي الموحد الوارد في توافق آراء إيزنولويني وإعلان سرت.

ومن جانب آخر، نؤكد على أن أي توسيع في عضوية مجلس الأمن يجب أن يشمل منح الدول العربية مقعداً في فئة العضوية الدائمة، وفقاً لما ورد في قرار القمة العربية التي عقدت في سرت بليبيا في عام ٢٠١٠، وما ورد في الورقة المجمعة التي أعدها رئيس المفاوضات الحكومية السابق.

إن إصلاح مجلس الأمن لا يتعلق فقط بزيادة عدد المقاعد أو منح حق النقض.

تؤكد ملديف بأن مجلس الأمن، سواء في شكله الحالي أو في شكله النهائية من خلال عملية الإصلاح، يجب أن يصبح أكثر حضوراً للمساءلة وأكثر اتساقاً وشفافية. من الضروري تنقيح أداء المجلس وأساليب عمله لضمان المزيد من الكفاءة والشمول. وبوصفها عضواً في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية عبر الإقليمية، تدعو ملديف المجلس الحالي إلى النهوض بمسؤولياته بموجب الميثاق بالتمثيل الحقيقي لإرادة ومصالح العضوية الأوسع.

وكما قالت الغالبية العظمى من الدول هنا اليوم: إن مجلس الأمن في حاجة ماسة إلى الإصلاح. لا ينبغي منع الدول الجزرية الصغيرة النامية من مكاتها الصحيح في النظام العالمي، لأن الأمن العالمي يؤثر في الأصغر حجماً بأقصى قدر. لا ينبغي الحكم على الأمم بحجم سكانها ولا بقوة جيوشها، ولكن من خلال قوة عزمها على تعزيز السلام والأمن للجميع.

السيد الدباشي (ليبيا): في البداية، أود أن أشكر السفير زاهر تانين، الميسر للمفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بتوسيع وإصلاح مجلس الأمن على الجهود التي بذلها في سبيل تحقيق تقدم في الجولات السابقة من المفاوضات. كما أود أن أتقدم بالتهنئة للسيد كورتني راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، لتسميته ميسراً جديداً للمفاوضات. ونتطلع تحت قيادته إلى الوصول إلى توافق يحفظ مصالح الجميع ويحقق الإصلاح الذي نصبو إليه.

ويود وفد بلدي أن ينضمّ إلى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لسيراليون نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/69/PV.49).

لا شك في أن مسألة إصلاح مجلس الأمن تعتبر من المسائل ذات الأولوية في أعمال الأمم المتحدة، لأنها عملية تهدف إلى ضمان مستقبل الأمم المتحدة بسبب الدور المحوري لمجلس الأمن في المحافظة على السلام والأمن الدوليين. وإن

للوصول إلى توافق عام يحقق الهدف المنشود من عملية الإصلاح.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): إن إصلاح منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، شرط أساسي لإعطاء فرص حقيقية لحوكمة عالمية أكثر عدلاً وإنصافاً.

فالتكوين الحالي لمجلس الأمن لم يعد يجسد المجتمع الدولي المعاصر. وإذا لم يشرك المجلس المزيد من الدول في أعماله، لن يتمكن، بالرغم من حسن نية جميع أعضائه، من تقديم حلول ناجعة للتحديات المتعددة الأبعاد للتنمية المستدامة والمشاكل المعقدة المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين.

وأود أن أعرب عن خالص شكري لرئيس الجمعية العامة، معالي السيد سام كوتيسا، على تشديده في بيانه خلال المناقشة العامة للدورة التاسعة والستين (انظر A/69/PV.6) على الأهمية الحيوية بالنسبة للعالم فيما يتعلق بسرعة إنجاز إصلاح المنظومة، لا سيما إصلاح مجلس الأمن. لقد جعل سلفه، سعادة السيد جون آش، عن حق ذلك إحدى أولوياته طوال فترة ولايته، وعمل على ضمان مناقشة تلك المسألة بكل ما تستحقه من اهتمام خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، في سياق المفاوضات التي أدارها السفير تانين، الممثل الدائم لأفغانستان. وأود أن أعتنم هذه الفرصة للإشادة بالسفير تانين لجهوده الدؤوبة في تحقيق توافق الآراء بشأن مسألة الإصلاح طوال جلسات المشاورات الـ ١٠ التي يسرها.

وتؤيد بنن البيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم لسانت لوسيا، باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69، وممثل سيراليون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. ويوضح محتوى بيانيهما موقف بلدي وآرائه بصورة كاملة. ونعتقد أنه، في أعقاب العديد من جولات المفاوضات الحكومية الدولية، ينبغي أن تستند الجولة التي نشرع فيها الآن إلى نص موجز يعده رئيس الجمعية العامة ويجمع فيه نقاط الإصلاح التي يتفق عليها عدد كبير من الدول، وذلك بغية تيسير مداولاتنا إلى حد كبير.

وإنما يمتد إلى جوانب أخرى سبق بحثها. ونحن نؤكد أن جميع جوانب الإصلاح مترابطة ومتداخلة لتشمل أيضا أساليب عمل مجلس الأمن وعلاقته بغيره من الأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الإطار، نؤكد على أهمية إجراء إصلاحات في أساليب عمل المجلس ذاتها، بحيث تضمن الشفافية والانفتاح في أعماله وأنشطته وإجراءاته. وأن تكون جلساته علنية وتحاشي المشاورات السرية كلما أمكن.

وإلى أن يتم إلغاء حق النقض، يجب العمل على ضمان تقييد استخدامه في حالات جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والاحتلال الأجنبي. كما ينبغي تعزيز مشاركة الدول غير الأعضاء في أعمال مجلس الأمن، خاصة الدول المعنية مباشرة بالقضايا قيد النظر في المجلس.

وتؤكد ليبيا على ضرورة الاتفاق على نظام داخلي ثابت ودائم ليحل محل النظام الداخلي المؤقت المعمول به منذ تأسيس مجلس الأمن.

أما فيما يخص علاقة مجلس الأمن بغيره من الأجهزة والمؤسسات، فإننا نشدد على أهمية تعزيز علاقة مجلس الأمن بغيره من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وعدم التعدي على اختصاصاتها وخاصة اختصاصات الجمعية العامة، فضلا عن تعزيز التشاور بين مجلس الأمن وباقي الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، بما يكفل احترام الولاية الممنوحة لكل جهاز بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على ضرورة عقد جلسات تشاورية مستمرة بين الأجهزة المختلفة، وزيادة عدد المناقشات وجلسات الإحاطات المفتوحة للمجلس، وتقديم تقارير دورية للجمعية العامة حول أهم القضايا الدولية التي تمثل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، باعتبار أن الجمعية العامة هي الجهاز الأكبر والأكثر تمثيلا. ويجب أن تكون هذه التقارير شاملة وشفافة ومدعمة بالتحليلات اللازمة.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد على أن ليبيا كانت ولا تزال على استعداد تام للانخراط بإيجابية في الجهود الهادفة

المناسبة من حيث التوقيت، حول موضوع مهم هو إصلاح مجلس الأمن، وهي مسألة استأثرت باهتمامنا منذ أكثر من عقدين من الزمن. ويرحب وفد بلدي بتعيين زميلنا الجامايكي، السفير راتراي، رئيساً للدورة المقبلة من المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن، التي نأمل كثيراً أن تفضي إلى تحقيق نتائج ملموسة خلال عام ٢٠١٥. ويمكنه التعويل على دعم بوروندي الثابت طوال فترة ولايته. كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بالعمل بالامتياز الذي قام به السفير تانين، ممثل أفغانستان، خلال فترة ولايته كرئيس، التي اختتمها باقتدار كبير.

وعلى الرغم من أننا نؤيد تماماً البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم زميلنا ممثل سيراليون بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/69/PV.49)، فإننا نود أن نقدم عدة ملاحظات بصفتنا الوطنية.

وبعد مرور عشرين عاماً على إنشاء الفريق المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، ينبغي للجمعية العامة أن تضع جانباً الانقسامات التي لا تزال تقوض الاختتام الناجح للمفاوضات بشأن إصلاح هيئة تألفت منذ عام ١٩٦٥، من ١٥ عضواً، رغم زيادة عضوية الأمم المتحدة بـ ٧٦ دولة إضافية. ويتفق الجميع بأن عدد الدول الأعضاء في مجلس الأمن لم يواكب وتيرة الزيادة الكبيرة في عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي شهدناها على مدى نصف القرن الماضي. وتعكس تركيبة المجلس وعدد الدول الأعضاء فيه عالم عام ١٩٦٥، وليس عالم اليوم. وقد حدثت تحولات عديدة خلال الأعوام التي تلت تلك الفترة، حيث ولدت عشرات البلدان الجديدة. إننا نؤكد ضرورة الإسراع بعملية الإصلاح، وخاصة فيما يتعلق بزيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة. ومن الضروري أن نضع في اعتبارنا بأن الضغط من أجل التحرك في اتجاه مجلس أكثر تمثيلاً وأكثر كفاءة سيزداد عاماً بعد عام، وأن الإصلاح سيحصل في نهاية المطاف، مهما طال الزمن ورغم المقاومة التي قد يواجهها.

ويوجد تقارب بشأن بعض النقاط التي اتخذت الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء مواقف متماثلة بشأنها باستمرار، حيث أيدت بوضوح في المفاوضات الحكومية الدولية السابقة توسيع عضوية المجلس في فئتي العضوية - وهما الأعضاء غير الدائمين والأعضاء الدائمون الذين يملكون حق النقض. وحق النقض، من دون شك، هو أحد الجوانب الرئيسية لإصلاح مجلس الأمن التي توليها القارة الأفريقية أهمية قصوى.

ويجب أن يرفع ذلك الإصلاح الظلم التاريخي الذي لم تُمثل أفريقيا نتيجة له بين الأعضاء الدائمين في المجلس. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، اللذين حددا بوضوح الموقف الإجماعي للقارة بشأن هذه المسألة. وأود أن أؤكد من جديد التزام بنن بذلك الموقف، الذي نرى أنه الحد الأدنى من المطالب نظراً لأهمية أفريقيا في عمل المجلس، حيث أن أكثر من ٦٠ في المائة من البنود المدرجة في جدول أعماله تتعلق بدول أفريقية.

كما يعتقد وفد بلدي أنه ينبغي ممارسة حق النقض في ظل نفس الظروف من جانب جميع الدول التي تتمتع بذلك الحق. ويجب أن تستمر المناقشات التي جرت خلال الدورة السابقة بشأن الحد من استخدامه، إذ سيسمح استكمالها بأن يصبح المجلس أكثر ديمقراطية.

وترحب بنن بتعيين السفير كورتيناى راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، لرئاسة الجولة الحادية عشرة من المفاوضات الحكومية الدولية. وقد استلهمنا ثقتنا فيه لقيادة مداولاتنا من قدراته كدبلوماسي متميز ثبتت مهارته ومهنيته ورباطة جأشه المرة تلو الأخرى. وستسهم جميع تلك الصفات في إجراء مداولات مثمرة وضمان أن يكون الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ مناسبة لاتسى.

السيد شنجيرو (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي في البداية، أن يشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة

للأمم المتحدة، وهي الشمولية والديمقراطية والمساءلة والمساواة والشفافية.

وقد أعاد أكثر من ١٠٠ رئيس دولة وحكومة، تأكيد مطالبتهم خلال المناقشة العامة لهذه الدورة من على هذا المنبر بالذات، بإصلاح مجلس الأمن سريعا. ويجب الإصغاء لهذا النداء العاجل لقادتنا. ونحن نعتقد أن موقف أفريقيا المشترك قد حظي دائما بدعم غالبية الدول الأعضاء، باعتبار أن ذلك يعد خيارا قابلا للتطبيق من أجل إصلاح مجلس الأمن. ولا بد من معالجة الظلم التاريخي الذي لحق بأفريقيا دون المزيد من التأخير. حيث أن أفريقيا هي القارة الوحيدة غير الممثلة في فئة الأعضاء الدائمين في المجلس، وهي أيضا ممثلة تمثيلا ناقصا ضمن الأعضاء غير الدائمين. وعام ٢٠١٥ هو الوقت المناسب لرفع ذلك الحيف التاريخي.

إن بلدي بوروندي، لا يزال ملتزما بتوافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، اللذين يقترحان منح أفريقيا مقعدين دائمين في المجلس مع جميع الصلاحيات والامتيازات، بما في ذلك الحق في استخدام حق النقض، إذا كان لا يزال قائما، فضلا عن مقعدين إضافيين غير دائمين.

إننا نتطلع إلى إجراء عملية تفاوض شاملة وشفافة ومفتوحة تجري بروح من المرونة وتسعى لإيجاد حلول وسط. كما تتطلب أساليب إصلاح عمل المجلس أيضا اهتماما مكرسا لها. ونأمل أن يظهر المجلس قدرا أكبر من الشفافية والمسؤولية. وتعترف بوروندي بالتقدم المحرز بالفعل، ولكن نعتقد بأنه يمكن القيام بالمزيد. ونأمل بالطبع في علاقات أقوى بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وكذلك بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

السيد آيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة المناسبة من حيث التوقيت.

وكما هو معروف، فقد جرت العديد من دورات المفاوضات الحكومية الدولية منذ عام ٢٠٠٩، وقد عقدت واقعا في فراغ، من دون نص وفي تحد لمنطق الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وأي شخص يقول إنه من المستحيل التقدم في اتجاه مفاوضات تستند إلى نص، هو في الواقع يقول لا لإحراز تقدم. إذ كيف يمكن التفاوض من دون نص أساسي؟ وأين يجب أن نبدأ؟ تلك أسئلة مهمة تستدعي إجابات مناسبة.

وسيكون من الخطأ اعتبار الدعوة إلى إجراء مفاوضات تستند إلى نص بشكل تلقائي، محاولة لتمييع المواقف المتباينة بشأن هذه المسألة. كما لا ينبغي اعتبار النص الأساسي وثيقة نهائية. ويمكن دائما اقتراح إضافات وتعديلات وحذف في الوقت المناسب لوثيقة لا تزال قيد التفاوض.

إننا نعلم جميعا أنه سيجري في نهاية المطاف مع موضوع معقد مثل موضوع إصلاح مجلس الأمن، تصويت في الجمعية العامة، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. إننا بوضوح، لم نصل بعد إلى تلك المرحلة، ولكن الادعاء بأنه لا يمكن التحرك من دون توافق آراء كامل هو بمثابة الرجوع بالعملية إلى الوراء، في الوقت الذي تؤيد فيه الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة للمجلس.

ولا تهدف هذه العملية الجارية حاليا لتحديد الدولة التي سوف تكون أو لا تكون عضوا في مجلس الأمن، وإنما لتحديد المعالم التي سيتشكل منها المجلس في المستقبل، وتقديم خيارات قابلة للتطبيق، ردا على الأسئلة الرئيسية المحددة في القرار ٥٥٧/٦٢، الصادر في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

وقد أكد العديد من رؤساء الدول الأفريقية منذ عام ٢٠٠٥، مرارا وتكرارا ضرورة إصلاح مجلس الأمن، من أجل جعله أكثر تمثيلا وديمقراطية وفعالية وشفافية وشرعية وسهولة في الوصول إليه. ويجب أن نصل بسرعة إلى اتفاق بشأن نموذج للإصلاح من شأنه أن يأخذ في الاعتبار القيم الأساسية

لجنة بناء السلام، ومجلس حقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى جانب الإصلاحات الجارية في الأمانة العامة. وربما يجادل البعض بأن الإصلاحات كانت بطيئة بعض الشيء، غير أنها ما تزال مستمرة على الرغم من ذلك.

وما يزال إصلاح مجلس الأمن هو المسألة المعلقة التي لا تزال في حاجة إلى إجراء مفاوضات موضوعية بشأنها. وتتيح الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، المؤدية إلى انعقاد مؤتمر القمة التاريخي بشأن الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥، فرصة هامة لتقييم حالة المنظمة وسلامتها. ونسلم بأنه ينبغي أن يشمل جزء من هذه العملية إصلاح مجلس الأمن.

للأسف - وبالرغم من عقد ١٠ جولات من المفاوضات الحكومية الدولية - فما زلنا في حالة نفتقر فيها إلى نص خطي يمكننا من بدء مفاوضات موضوعية كي يتسنى لنا تنفيذ القرار المتخذ في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على وجه السرعة. غير أننا نؤيد البيان الذي أدلى به الرئيس هذا الصباح: "والمطلوب الآن هو الالتزام الثابت بدفع العملية إلى مفاوضات تستند إلى نصوص بشأن جميع المجموعات (A/69/PV.49، صفحة ١)".

ونسلم بأنه يجب أن تبدأ الجولة الحادية عشرة من المفاوضات الحكومية الدولية على أساس النسخة الأولية لمشروع نص المفاوضات هذه. ونقترح أن يعرض النص تحت إشراف رئيس الجمعية العامة. ونرى أن من شأن تقديم النص أن يجنبنا ممارسة العمل على الطريقة الدارجة - التي ألفناها - خلال المفاوضات الحكومية الدولية. وسيؤدي إصدار النص أيضا إلى حالة تمكن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - الكبيرة والصغيرة والمتوسطة منها على حد سواء - من المشاركة في المفاوضات بطريقة فعالة وبناءة.

إننا نؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلت به سعادة السفيرة مينيسا رمبلي، الممثلة الدائمة لسانت لوسيا، بالنيابة عن مجموعة البلدان المقدمة لمشروع القرار L.69 (انظر A/69/PV.49)، الذي يدعم بشكل أساسي الموقف الذي اتخذته بابوا غينيا الجديدة، لا سيما فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن فيما يخص فني العضوية. وبالتالي ستكون ملاحظاتي وجيزة. ولكن اسمحوا لي أيضا أن أشيد وأدعم الموقف الأفريقي وحججه، كما جرى تأكيد ذلك في البيان الذي ألقاه صباح اليوم سعادة السفير شيدي مينه، الممثل الدائم لسيراليون (المرجع نفسه).

نشكر الرئيس على تسليمه بأهمية هذه المسألة في خطاب قبوله للمنصب (انظر A/68/PV.93) وملاحظاته الختامية في ختام الجزء الرفيع المستوى من الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة (انظر A/69/PV.20) وجعلها إحدى أولوياته القصوى خلال فترة رئاسته.

وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين سعادة السفير كورتينا راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، رئيسا جديدا لجولات المفاوضات الحكومية الدولية القادمة، ونتطلع إلى العمل معه خلال فترة قيادته. ونشكر أيضا سعادة السفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على قيادته - في ظل ظروف صعبة أحيانا - في توجيه أعمالنا خلال ١٠ جولات من المفاوضات الحكومية الدولية.

لقد انقضت عشر سنوات منذ مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، حيث دعا جميع قادتنا بالإجماع، في جملة مسائل هامة أخرى، إلى الإصلاح المبكر لمجلس الأمن. وفي حين ما تزال بعيدين عن إصلاح مبكر لمجلس الأمن، فإن هناك أمرا واحدا ما زال صحيحا: اتفاق العضوية الكاملة للأمم المتحدة على وجوب إصلاح المجلس. ويسرنا أن نلاحظ هذا الصباح أن جميع الأعضاء الدائمين الخمسة متفقون أيضا على ذلك الإصلاح.

وينبغي أيضا أن نذكر دائما أن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) قد مكنتنا من إنشاء

الدولية منذ إطلاقها في عام ٢٠٠٩. ونحن ممتنون له على عمله الرائد الدؤوب، ونتمنى له كل التوفيق.

وبفضل حكمته وفي سبيل إطلاق هذه العملية، فقد أناط الرئيس بهذه المهمة الهائلة المتمثلة في دفع المفاوضات إلى مرحلة جديدة، بالسفير كورتيناى راتراي، ممثل جامايكا. ووفد بلدي على ثقة تامة في قدرته على قيادة الوفود والمجموعات الإقليمية وغيرها من الجهات ذات الصلة في التخلي عن مواقفها الراسخة. ونحن على استعداد لأن نستمع إليه ونؤكد له تعاوننا الكامل في هذا الصدد.

وعليه، فإنه يتعين على رئيس الجمعية العامة وميسر عملية المفاوضات، مواجهة التحدي المتمثل في التوفيق بين المواقف التي ما زال يسودها التشتت حتى الآن، وأن يتيح لنا منبرا من شأنه أن يعث الأمل في أن تتمكن المفاوضات من بدء العملية التي نود لها جميعا أن تمضي قدما على نحو شامل وشفاف وديمقراطي، بصورة فعالة.

إن الموقف المشترك للدول الأفريقية بشأن إصلاح مجلس الأمن معروف للجميع. فأفريقيا هي القارة الوحيدة غير الممثلة في فئة الأعضاء الدائمين، وهي لم تمثل على نحو كاف أيضا في فئة الأعضاء غير الدائمين. وعليه، فإن من الضروري التركيز على تعويض هذا الظلم التاريخي الذي حاق بالقارة. ويشمل ذلك توسيع عضوية المجلس في فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، ومنح جميع الصلاحيات والامتيازات للأعضاء الجدد، بما في ذلك حق النقض، في حال الإبقاء عليه فحسب.

ويرحب وفد بلدي بفهم المطلب المشروع لأفريقيا على نطاق واسع، وبطابع الصدق الذي أجمعت عليه البيانات تقريبا، فيما يتعلق بحاجتنا الآن إلى الانتقال من مجرد إعلان النوايا. وبعد أن استمعنا إلى شتى الآراء المعرب عنها طوال المداولات السابقة، فإننا نرى أنه قد آن الأوان لبناء التحالفات بمزيد من الشفافية، بغية استئناف بدء المفاوضات بشأن التوصل

وفي سبيل مساعدة رئيس الجمعية على توفير نص للمفاوضين، فإننا نقترح أن يشير وينظر في الورقة غير الرسمية المقدمة من الفريق الاستشاري المعني بإصلاح مجلس الأمن الذي عقدت تحت رعاية سلفه، السفير جون آش، بوصفها مرشدا لعمله. وفي ذلك الصدد، فإننا نكرر التأكيد على أن تلك الورقة غير الرسمية تستند إلى ذات المعايير الخمسة المنصوص عليها في القرار ٥٧٧/٦٨. وعلاوة على ذلك، فإن جوهر تلك الورقة غير الرسمية يكمن في وضع جميع الخيارات التي أشارت إليها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشكل أو بآخر خلال عملية المفاوضات الحكومية الدولية، في إطار كل من العناوين الرئيسية الخمسة التي نعرفها جميعا، ولكن أود أن أعيد ذكرها مرة أخرى: فئات العضوية، ومسألة حق النقض، والتمثيل الإقليمي، وتوسيع المجلس وتحسين أساليب عمله، والعلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

غير أن من المفارقات على أية حال، أن نستمع إلى انتقادات مغزاها أن الورقة غير الرسمية تنحاز إلى حد ما إلى موقف المجموعة. وعند النظر إليها في مجملها، فإن الورقة هذه شاملة في مقاصدها وتوفر مجالاً للنظر في جميع الخيارات في سياق عملية يمكن تعزيزها خلال مفاوضات موضوعية تجرى على أساس النص.

ونثني مرة أخرى على توفير ورقة غير رسمية لرئيس الجمعية العامة كي يستخدمها مرشدا في مداولاته.

السيد بالي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): الكونغو أحد أعضاء اللجنة المؤلفة من عشرة من رؤساء الدول بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتؤيد البيان الذي أدلى به ممثل سيراليون باسم المجموعة الأفريقية في وقت سابق (انظر A/69/PV.49).

بداية، أود أن أشيد إشادة مستحقة تماما، بالسفير ظاهر تانين، الذي دأب على إجراء عملية المفاوضات الحكومية

ستكتسب العملية التي أُلزمتنا بها أنفسنا مصداقية، دون أن تكون رهينة للموعد النهائي في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٥ أو لنوع ما من الاندفاع إلى خط النهاية، إن استفدنا استفادة كاملة من الأهمية الرمزية لمثل هذا الموعد النهائي.

وفي هذه العملية، من الواضح أن الإرادة السياسية هي أحد الدوافع الرئيسية التي لن يتسنى من دونها التوصل إلى الحلول التوفيقية الضرورية. إن ظهور مجلس أمن يكرس القيم والأهداف والمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة يتوقف على ذلك. وسوف تواصل الكونغو، من جانبها، العمل من أجل هذه الغاية بنفس الالتزام ونفس الانفتاح في إطار لجنة العشرة للاتحاد الأفريقي.

السيدة نغوين فونغ نغا (فيت نام) (تكلمت بالإنكليزية):
أود أن أبدأ بالإعراب عن شكرنا لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال، المعنون "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة".

كما نشكر السفير زاهر تانين ممثل أفغانستان على جهوده في رئاسة المفاوضات الحكومية الدولية على مدى السنوات الماضية. ونود أن نؤكد للسفير كورتني راتراي، ممثل جامايكا، الذي عين مؤخراً رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية، دعمنا الكامل ونتمنى له كل النجاح.

إن موقف الوفد الفيتنامي بشأن إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، قد تم التصريح به في عدد من المناسبات. ونرى، أكثر من أي وقت مضى، أن الأمم المتحدة تواجه تحديات متزايدة وتعقيدات غير المسبوقة، تتراوح من تغير المناخ والأمراض العابرة للحدود الوطنية إلى النزاعات والتوترات الإقليمية. وفي محاولة للتكيف مع الظروف الجديدة، أظهر تطور هيكلية الأمم المتحدة المبين في الميثاق أوجه القصور في

إلى نص أساسي يمكننا من تحديد المسائل المشتركة، ويفضي بنا إلى نتيجة توافقية حقا.

وندرک جميعا المسؤولية الشاملة عن السلام التي تقع على عاتق جميع الدول، كبيرة كانت أم صغيرة.

ولذلك السبب نؤمن بأن مجلس الأمن، بوصفه الهيئة المكلفة بصون السلام والأمن، يجب أن يكون أكثر تمثيلاً وأن يأخذ بعين الاعتبار التشكيلة الحالية لعالمنا والتعقيد الذي يلف مسائل السلام والأمن الدوليين. لا تشمل رؤية الآباء المؤسسين لهذه المؤسسة تجميد الأمم المتحدة في تصلب يشوبه نوع من المفارقة التاريخية.

وكما أعلن رئيس بارز لهذا البلد العظيم، الولايات المتحدة، من هذه المنصة بالذات في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الثامنة عشرة في عام ١٩٦٣:

"لا يمكن للأمم المتحدة أن تبقى على قيد الحياة بوصفها منظمة جامدة. فالتزاماتها متزايدة وكذلك حجمها... ولم يقصد واضعو الميثاق أن تكون مجمدة إلى الأبد." (A/PV.1209، الفقرة ٧٤)

وقد حان الوقت لكسر الجمود والمضي قدماً في جهودنا الرامية إلى إعطاء العالم مجلس أمن أكثر تمثيلاً. تأييدنا لهذا الهدف محدد ويقوم على أساس المقرر ٥٥٧/٦٢، وغيره من النصوص التي اعتمدها الجمعية العامة بشأن هذه المسألة.

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، سوف تحتفل الأمم المتحدة بـ ٧٠ عاماً من الوجود. وهذا سيتيح أيضاً فرصة لتقييم تنفيذ نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) التي دعت إلى الإسراع بإصلاح هذه المؤسسة العالمية. ينبغي لتلك العالم الرمزية العديدة أن تعيد تركيز اهتمامنا ونحن نشعر في حولة جديدة من المفاوضات خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، التي يعتقد وفد بلدي أنها ستكون لحظة بالغة الأهمية.

وأود أن أؤكد من جديد استعداد وفدنا للعمل عن كثب مع الرئيس ورئيس المفاوضات الحكومية الدولية نحو إحراز تقدم ملموس في عملنا المقبل.

السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيديتي نائبة الرئيس، على إعطائي الكلمة للمشاركة في هذه المناقشة بشأن مسألة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. نتشرف بأن نكون من بين المتكلمين قرب اختتام الجلسة، إذ استفدنا من القدرة على التفكير بشأن بعض النقاط المهمة والبارزة التي أثرت من قبل المتكلمين الذين تكلموا قبلنا هنا. لقد أعرب عن آراء تفيد عن أسباب حاجة مجلس الأمن إلى الإصلاح. قدمت العديد من التوصيفات، بما في ذلك أن المجلس غير تمثيلي وغير ديمقراطي ومحصور في عصر مضى. ومما لا شك فيه أن هذا هو التوصيف الذي تقدم به هذا الجهاز الهام من أجهزة الأمم المتحدة، أي الجمعية العامة. بعض أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمين أنفسهم، قد اتفقوا على أن هناك حاجة إلى الإصلاح. يتعلق الفرق بكيفية التنفيذ الفعلي أو الاضطلاع بإصلاح مجلس الأمن، وهو أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

يتفق القرار الذي اتخذ في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (انظر القرار ١/٦٠) مع الوصف الذي أدلي به اليوم بشأن التشكيل الحالي لمجلس الأمن. لكن المهم في القرار هو الدعوة إلى الإصلاح المبكر لمجلس الأمن. لقد انقضت عشر سنوات منذ اتخذ ذلك القرار. فهل نعتقد، بوصفنا الجمعية العامة، حقاً أن ١٠ سنوات لا تزال توصف بأنها مبكرة؟ بالتأكيد، لا يمكن ذلك. ذلك يثير أيضاً مسألة السبب في أننا لم نتقدم منذ ذلك الحين. أصاب الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة عندما أشار إلى الكيفية التي نفذت بها بعض القرارات التي اتخذت عام ٢٠٠٥، وأنشئت بها بعض الهياكل، ولكن في ما يتعلق بمجلس الأمن، فيما يتعلق بذلك فحسب، لم يكن هناك أي تحرك.

خدمة المجتمع الدولي في جهودنا الجماعية الرامية إلى معالجة التحديات المشتركة بشكل مباشر.

ومع اقتراب الاحتفال بالذكرى السبعين للأمم المتحدة، حان الوقت لأن تكثف الدول الأعضاء عملية إصلاح الأمم المتحدة. إن إصلاح مجلس الأمن هو مجال حاسم في هذا الصدد. لقد انقضى أكثر من ٥٠ عاماً منذ آخر توسيع للمجلس، في حين أن عدد الدول الأعضاء تضاعف تقريباً في غضون ذلك الوقت. لذا ينبغي بالتالي إيلاء اهتمام كافٍ لإصلاح مجلس الأمن حتى يتسنى للمجلس أن يؤدي وظائفه بمزيد من الفعالية بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين.

يحتاج المجلس إلى التوسع في فئتي العضوية، لكي يضمن أنه يمثل حقاً جميع أعضاء الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في الميثاق. ونعتقد أن الدول النامية ينبغي أن تكون ممثلة بصورة أوفى في هذه الهيئة الهامة.

ينبغي أيضاً تحسين أساليب عمل المجلس لضمان المزيد من الديمقراطية والشفافية. ولذلك، نرحب بالممارسة الحديثة للمجلس بعقد الجلسات الختامية والإحاطات العامة حول عمله لغير الأعضاء في المجلس على أساس أكثر انتظاماً.

وفيما توشك العديد من كيانات الأمم المتحدة على إجراء عمليات استعراض شامل لعملها في عام ٢٠١٥، فإننا نتطلع إلى الجولة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نقدر الرسالة الموجهة من رئيس الجمعية العامة المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، التي يشير فيها إلى ضرورة التعجيل باستئناف عملية المفاوضات الحكومية الدولية، ويشجع الدول الأعضاء على دفع العملية إلى المفاوضات القائمة على النص.

البيسط، وهو أن الدورة التالية ستوافق الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. ولا يسعنا أن يمر ٧٠ عاماً على إنشاء المنظمة فيما لا نزال نحتفظ بالتكوين الحالي لمجلس الأمن بالرغم من جميع التحديات العالمية للسلام والأمن التي نواجهها حالياً.

وقد أثرت آراء بشأن المقرر ٥٥٧/٦٢. وفي رأينا، أن ذلك المقرر لم يكن الهدف منه إعاقه إحراز تقدم؛ ولم يكن المفترض استخدامه في نقض عملية إصلاح مجلس الأمن. بل كان المقصود به المضي بالعملية قدماً. ففي ذلك المقرر، تحدد الجمعية العامة بوضوح وبصورة لا لبس فيها خمسة مجالات رئيسية يجب تناولها بهدف إصلاح المجلس. ويجعل ذلك طرح نص على طاولة المفاوضات يركز على تلك المجالات أمراً يسيراً للغاية. ونعي القلق حيال أنه لا ينبغي لنا أن نعتمد نهجاً يتسم بالتجزؤ، وأنه يجب أن نتفق على جميع تلك المسائل. ولم يكن ذلك بالضرورة الغرض من ذلك المقرر بعينه. ومع ذلك، حتى وإن كانت تلك نقطة خلاف، فليكن لدينا نص حتى يتسنى لنا البدء في التفاوض بشأن تلك المجالات الخمسة الرئيسية.

ولم يتخلف أحد منا هنا عن الإعراب عن رأيه بشأن تلك المجالات الخمسة. ونقول ذلك لأن الرئيس الحالي للجمعية التزم بدفع العملية إلى الأمام، ونرحب بتعيينه للممثل الدائم لجامايكا. وإنه لرأي مدروس بعناية أن الجولة الأولى التي سيعقدها الميسر الجديد لا بد وأن تتناول بالتأكيد مسألة النص: كيف ينبغي أن يكون شكله؟ ونود أن نهنئ السفير تانين الذي دفع هذه العملية قدماً خلال السنوات السبع الماضية. فقد أصدر قبل عامين، كما نعلم جميعاً، تنقيحاً ثالثاً للوثيقة، عُرف باسم التنقيح ٣، سعى إلى تقليل جميع مواقفنا المختلفة بشأن المجالات الخمسة الرئيسية. ونرى أن ذلك ليس أمراً بالغ الصعوبة؛ بل ينبغي أن يكون من أسهل الأمور. وينبغي للميسر، من خلال سلطة رئيس الجمعية العامة، أن

اتفقت أغلبية ساحقة من المتكلمين الذين سبقوني، بما في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، على الحاجة إلى الإصلاح فيما يتعلق بكل من فئتي العضوية. وهذه حقيقة لا جدال فيها: فأى شخص يتابع ما يحدث يمكنه أن يلاحظ بذلك.

تكلم كثيرون منا عن الحاجة إلى الاستفادة من الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة التي تلوح في الأفق. وأعتقد أنه من الأهمية بمكان أننا جميعاً نتفق على ذلك. ونحن نسير على خطى قادتنا الذين كانوا هنا قبل أكثر من شهر بقليل، في أيلول/سبتمبر، والذين تحدثوا بشأن هذه النقطة تحديداً: وهي حاجتنا إلى اعتماد مقترحات ملموسة تكفل أن تتمكن عند الاحتفال بالذكرى السبعين لإنشاء منظمنا من اتخاذ تدابير لإصلاح ذلك الجهاز الرئيسي، مجلس الأمن.

ومنذ أن بدأت المفاوضات الحكومية الدولية قبل أكثر من ست سنوات، أعربنا عن آرائنا وأعلننا مواقفنا وكررناها وأكدنا عليها. ويعلم الكثيرون منا، ويعلم جميعنا هنا، مواقف بعضنا بعضاً فيما يتعلق بالإصلاح. والسؤال هو، بما أننا نعرف مواقف بعضنا بعضاً، لماذا لا يمكننا المضي قدماً؟ وحقيقة الأمر هي أننا طوال السنوات السبع الماضية لم ننخرط في إجراء مفاوضات، بالرغم من أن تلك العملية تسمى المفاوضات الحكومية الدولية. فما قمنا به هو ببساطة مواصلة المناقشات، ولكن بشكل مختلف. ولكننا لم نشرع بالضرورة في عملية التفاوض. وقبل بضع سنوات فقط، وقع نحو ١٤٠ بلداً على رسالة تدعو إلى إجراء مفاوضات على أساس نص. ومن الواضح أن ذلك العدد أكثر من أغلبية ثلثي الأعضاء في الجمعية العامة، ويمثل في حد ذاته التزاماً سياسياً كبيراً وواضحاً بالمضي قدماً نحو المفاوضات القائمة على نص.

ونرى أن الدورة التاسعة والستين يجب أن تكون نقطة تحول رئيسية فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، لنفس السبب

السفير ظاهر تانين، ممثل أفغانستان الدائم، في تيسير وقيادة وعمل المفاوضات الحكومية الدولية على مدى خمس سنوات مضت، أثبت خلالها اقتداره وحكته في إدارة مفاوضات متعددة الأطراف والمواقف في مهمة شاقة ومعقدة نظرا لتناولها مسألة غاية في الأهمية، وهي إصلاح مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نرحب بتسمية سعادة السفير كورتيناى راتراي، ممثل جامايكا الدائم، رئيسا جديدا للمفاوضات الحكومية الدولية، مؤكداين له دعمنا لمهمته الجديدة. ويسرنا أن نعرب عن تهنئتنا للدول الصديقة، الأعضاء الجدد غير الدائمين في المجلس، على انتخابها لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦.

كما نؤكد تأييدنا لكلمة ممثل إيران بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز وكلمة المجموعة العربية في هذا الإطار (انظر A/69/PV.49).

لقد مضى أكثر من ٢٠ عاما على المناقشات الرامية إلى توسعة عضوية مجلس الأمن وتحسين أساليب وطرق عمله. وتم طرح العديد من المبادرات والأفكار. إلا أن القضية لا تزال متعثرة، وبحاجة إلى توفر الإرادة السياسية اللازمة لتقريب وجهات النظر وللوصول إلى الهدف المنشود.

فالتحديات المتواترة في الساحة السياسية الدولية تدفعنا لبذل مزيد من الجهد لتحسين مسار المفاوضات والتأكيد على العمل الجماعي. فالهدف المراد تحقيقه أكثر سموا ونبلا ويشمل المجتمع الدولي بأكمله. لذلك، فإن أي مقترحات فيما يخص توسيع وإصلاح مجلس الأمن يجب أن تحظى باتفاق عام أو على الأقل أكبر قدر من التوافق حولها.

طوال الأعوام الماضية، فإن موقف دولة الكويت من عملية إصلاح مجلس الأمن لا يزال ثابتا ويرتكز على الثوابت الرئيسية التالية:

أولا، إن مسألة إصلاح مجلس الأمن يجب أن تكون وفق تصور عام يهدف إلى الاستمرار في عملية إصلاح وتطوير

يتمكن من التدخل والجمع بينا، كأعضاء الجمعية، للتركيز على تلك المجالات المحددة.

لا يمكننا أن ندفن رؤوسنا في الرمال ونتظاهر بأن حق النقض ليس من المسائل الرئيسية. بل إنه مسألة رئيسية. وفي مختلف المناسبات، أعرب الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن بوضوح عن رأيهم بشأن هذه المسألة. ومن الواضح أنهم يواجهون صعوبات في توسيع نطاق استخدام حق النقض ليشمل الأعضاء الجدد. وتتخذ المجموعة الأفريقية، التي تسترشد بالموقف الأفريقي المشترك، موقفا واضحا بشأن ذلك، وهو أننا لا نؤمن بحق النقض. ولكن طالما ظل قائما، فإنه ينبغي من باب الإنصاف أن يشمل الجميع. وتفهم المبادرات المتخذة والمقترحات المقدمة من أجل تقييد استخدام حق النقض. والتحدي المائل أمامنا هو القيام بذلك بمنأى عن الشاغل الأوسع نطاقا المتعلق بالحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن. وفي رأينا أن هذا مجرد تحوير للتحدي الرئيسي، الذي لا يتمثل بالضرورة في استخدام حق النقض. فالتحدي الرئيسي يتمثل في الطابع غير المستدام والتكوين الحالي لمجلس الأمن.

ونرى بعد إمعان النظر أنها ستكون مهزلة إذا تجاوزنا الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة من دون الاتفاق على طريقة ملموسة للمضي قدما من شأنها تحقيق إصلاح مجلس الأمن. ونؤيد الرأي القائل بأن الميسر الجديد ينبغي أن يبدأ العمل فورا وبدون كلل، تحت سلطة رئيس الجمعية العامة، من أجل التوصل إلى نص يمكننا جميعا العمل على أساسه باعتباره خارطة طريق واضحة. وقد استمعنا إلى الشواغل بشأن المواعيد النهائية المصطنعة. بالتأكيد، إذا مر أكثر من ٢٠ عاما منذ أن حددنا الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن، فإنه لا يمكن القول بأن الاستفادة من الذكرى السنوية السبعين تشكل تحديا للمواعيد نهائية مصطنعة.

السيد أبو الحسن (الكويت): يطيب لوفد بلدي في البداية أن يتقدم بجزيل الشكر والتقدير للجهود المقدرة التي بذلها سعادة

ونؤكد على أن المفاوضات الحكومية في إطار الجمعية العامة هي المحفل الوحيد للتوصل إلى اتفاق حول توسيع وإصلاح مجلس الأمن، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ الذي وضع أسس المفاوضات وملكية الدول الأعضاء لها.

إن ما يشهده المجتمع الدولي من تحديات متسارعة وقضايا متداخلة يجعلنا أكثر تصميمًا وإصرارًا على تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز وتفعيل دور مجلس الأمن ليصبح أكثر قدرة وفعالية لمواجهة هذه التحديات والتغلب عليها وليتمتع بمناخ أكثر تمثيلاً وشفافية وحياداً ومصداقية.

السيدة بيك (جزر سليمان): (تكلت بالإنكليزية):

أود أن أتقدم من خلالكم، سيدي الرئيسة، بالشكر والتهنئة إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين على عقد هذه الجلسة العامة بشأن البند ١١٩ من جدول الأعمال، المعنون "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة".

تؤيد جزر سليمان البيان الذي أدلت به سعادة السفيرة مينيسا رامبالي، الممثلة الدائمة لسانت لوسيا، بالنيابة عن مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 (انظر A/69/PV.49)

ولا يزال إصلاح مجلس الأمن عنصراً أساسياً وجزءاً لا يتجزأ من الجهد الشامل الذي نبذله لإصلاح نظامنا المتعدد الأطراف. وقد تعذر علينا هذا الأمر على مر السنين على الرغم من وفرة الأفكار التي تم تجميعها أثناء تلك الفترة.

وجزر سليمان تسجل تقديرها للرئيس لقيامه بإلقاء نظرة جديدة على ما وصلنا إليه الآن في المفاوضات وإيلاء أولوية عالية للمسألة في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. ويقدر وفد بلدي التزامه بإصلاح مجلس الأمن بتعيين الممثل الدائم لجامايكا، سعادة السفير كورتينا راتري، رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية للمضي بنا قدماً في هذه العملية الهامة.

كافة أجهزة الأمم المتحدة والتطلع لإضفاء مزيد من التكامل والتوازن على عمل المنظمة وضرورة التركيز على تطوير علاقة مجلس الأمن بأجهزة الأمم المتحدة الأخرى ولا يتم التعدي على اختصاصاتها كالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن يقتصر دور مجلس الأمن على أداء المهمة الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة وهي صون السلم والأمن الدوليين.

ثانياً، إن أية أفكار يتم تداولها لإصلاح مجلس الأمن يجب أن تكون نابعة من حرصنا جميعاً على تمكين المجلس من أن يصبح أكثر تمثيلاً للدول الأعضاء في المنظمة ويعكس الواقع الدولي الذي تغير كثيراً منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥.

ثالثاً، من الأهمية بمكان مواصلة العمل على تحسين طرق وأساليب عمل مجلس الأمن وإضفاء مزيد من الشفافية والوضوح على أعماله وأن يتم اعتماد نظام داخلي دائم ورسمي لتحسين وتنظيم طريقة العمل في مجلس الأمن.

رابعاً، إن مسألة حق النقض (الفيتو) يجب أن توضع وفق حدود وضوابط، تقن استخدام هذا الحق مثل أن يتم استخدام الفيتو فقط في المسائل التي تدرج تحت الفصل السابع من الميثاق.

خامساً، إن أي زيادة قد تطرأ على مقاعد مجلس الأمن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار إتاحة فرصة أكبر للدول الصغيرة في الوصول إلى عضوية المجلس والمساهمة في أعماله كذلك يجب عدم إغفال حق الدول العربية والإسلامية في التمثيل الذي يتناسب مع عددها وأهميتها ومساهماتها في الدفاع عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

فيما يتصل بتحسين أساليب عمل المجلس بما في ذلك المطالبات الداعية إلى ترشيح استخدام حق النقض، فإن دولة الكويت ترحب بالمقترح الفرنسي بشأن الحد من استخدام الفيتو في حالات الجرائم ضد الإنسانية من خلال امتناع الدول الخمس دائمة العضوية عن ذلك بشكل طوعي.

وبشأن مسألة حق النقض، نود أن يتم إلغاؤه. ولكن في حالة الإبقاء عليه، ينبغي منح ما ينطوي عليه حق النقض من حقوق وامتيازات لجميع الأعضاء الجدد. وذلك لكفالة المساواة بين جميع الأعضاء الذين يشغلون مقاعد دائمة. واستخدام حق النقض يرتبط أيضا بتحسين أساليب العمل على نحو يقيد استخدام حق النقض.

وبخصوص توسيع الفئتين الدائمة وغير الدائمة، تؤيد جزر سليمان زيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة على السواء. ونود أن نرى إضافة مقعد سادس إلى فئة المقاعد غير الدائمة. وبشأن مسألة التمثيل الإقليمي، في ما يتعلق بالتمثيل الجغرافي العادل للمقاعد الدائمة، نود أن يُولى اهتمام خاص للمناطق غير الممتلئة والمناطق الممتلئة تمثيلا ناقصا.

وبخصوص العلاقة بين المجلس والجمعية العامة، نود أيضا أن نرى حدوث تحسن.

وأخيرا، أحتتم بياني بالقول إننا بحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن من أجل مواكبة حقائق القرن الحادي والعشرين.

وجزر سليمان، شأنها شأن جميع البلدان الأخرى ذات الاتجاهات الإصلاحية، تقف على أهبة الاستعداد للمشاركة في إصلاح مجلس الأمن. ونأمل أن نرى إحراز تقدم في المفاوضات التي يتعين أن تُجرى بحسن نية مع الاحترام المتبادل وبطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع.

السيد بهاتاراي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة، معالي السيد سام كوتيسا، على رسالته المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، والتي تؤكد مرة أخرى الحاجة إلى إحراز تقدم في إصلاح مجلس الأمن، وكذلك على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم. كما نشكره على تعيين السفير كورتيناى راتراي، ممثل جامايكا، رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية في سياق الدورة الحالية للجمعية.

ونحن نؤكده دعمنا. ونحن على ثقة بأن قيادته سترشدنا إلى إحراز تقدم ملموس في إصلاح المجلس وفي جعله ذا أهمية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وفي هذا الصدد، نحتاج إلى إحراز تقدم ملموس، لا سيما ونحن نقرب من الذكرى السنوية السبعين لإنشاء هذه الهيئة في العام المقبل. وفي هذا الصدد أيضا، نعرب عن تقديرنا وشكرنا للسفير تانين، ممثل أفغانستان، على قيادته وتوجيهه بشأن إصلاح مجلس الأمن ولعملية التفاوض الحكومية الدولية.

إن أعمال عملية التفاوض الحكومية الدولية تسترشد بميثاق الأمم المتحدة والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) وأحكام النظام الداخلي ذات الصلة والممارسات السابقة. والمقرر ٥٥٧/٦٢ يحدد العناصر الخمسة الرئيسية القابلة للتفاوض. وفي العام الماضي، وتحت قيادة رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، سعادة السفير آش، أعدت ورقة غير رسمية لتجميع كل موافقنا. ويتعين الآن طرحها بوصفها أساسا لصياغة نص قابل للتفاوض.

ونحن نعيش ونعمل في عالم متغير يمضي بخطى سريعة. وقد شهدنا بالفعل اندماجا عميقا في بعض قطاعات المنظمة والتي أعدت بالفعل سياسة خارجية مشتركة. وينبغي أن يؤخذ ذلك في الاعتبار في أي وثيقة تتعلق بالإصلاح. ويجب علينا أيضا أن نتجنب القدوم إلى المفاوضات بشروط تفرض قيودا على عملية التفاوض. وندعو الجميع إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات برؤية تهدف إلى تعزيز دور المجلس في صون السلام والأمن الدوليين وضمان حدوث تغيير هيكلي في المجلس.

إن موقف جزر سليمان بشأن العناصر الخمسة لإصلاح مجلس الأمن مُعلن وجرى تكراره على مر السنين. وهذه العناصر هي مسألة حق النقض والتمثيل الإقليمي وحجم المجلس الموسع والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة وأساليب العمل.

غير أن الحاجة إلى الإصلاح جلية تماما بسبب غيابه. وشملت المداولات النشطة للجمعية العامة بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال ١٠ جولات من المفاوضات الحكومية الدولية، وكذلك عملية الفريق العامل المفتوح باب العضوية السابقة عليها، عقد مئات الاجتماعات خلال السنوات العشرين الماضية، وذلك بتكلفة هائلة من حيث الوقت والطاقة والموارد الأخرى. ويجب أن نستفيد من الزخم بطريقة تركز على النتائج لتبرير جميع الموارد التي استثمرت حتى الآن بحثنا عن إحراز تقدم مجد. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا ركزنا على نقاط التلاقي وشرعنا في مفاوضات حقيقية.

وما شاهدناه طوال عملية المفاوضات الحكومية الدولية يعبر عن وجود إرادة جماعية لدى الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، والتي صيغت بشكل منفصل أو من خلال مختلف مجموعات البلدان ذات التفكير المماثل، لتوسيع عضوية مجلس الأمن في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة. ونيبال تؤيد فكرة توسيع نطاق العضوية في الفئتين. وتوسيع فئة العضوية الدائمة يُنتظر أن يمكننا من تصحيح الخطأ التاريخي الذي عانت أفريقيا منه منذ البداية تماما، وذلك لجعل عضوية المجلس ممثلة للعضوية الراهنة في الجمعية العامة ولتصحيح التمثيل الناقص للبلدان النامية ولإظهار القدرة الحالية للمجلس على الاضطلاع بالمسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

وتعتقد نيبال أن تطلعات الهند واليابان وألمانيا والبرازيل للحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن تنسجم مع الواقع الراهن. وبالنسبة للعضوية غير الدائمة، ترى نيبال أنه ينبغي اتباع مبدأ التناوب على أساس إقليمي ودون إقليمي كذلك بطريقة منصفة وحكيمة. ومن بين العديد من المعايير، ينبغي أخذ المساهمة في صون السلام والأمن الدوليين في الاعتبار، لا سيما عندما تكون البلدان المساهمة صغيرة نسبيا وغير ساحلية. وفي الواقع، من المهم تمثيل البلدان النامية غير

ونيبال تقدر تصميم الرئيس وترحب بهذه الخطوات الهامة، التي تتماشى مع مقرر الجمعية في الدورة السابقة بأن تواصل على الفور المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في جلسة عامة غير رسمية في الدورة التاسعة والستين.

وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالسفير راتراي على تعيينه وأشكره على تولي المسؤولية في الفترة السابقة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي في العام القادم بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لإنشاء المنظمة، وأن أشجعه على توظيف جميع مهاراته لإحراز تقدم أكيد. وإنني على ثقة بأن السفير راتراي سيثبت، بفضل حكمة الرئيس وثقته وبفضل خبراته ومهاراته الدبلوماسية الخاصة، مدى أهميته لإحراز تقدم بشأن هذه المسألة الحاسمة التي طال انتظارها، والتي تعطلت كثيرا أيضا، في منظومة الأمم المتحدة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأتعهد بدعم وتعاون وفدي الكاملين مع رئيس الجمعية العامة ومع السفير راتراي في جميع جهودهما الصادقة الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

وأرى من المناسب في هذا المقام أن أشير إلى مدى الجدية التي عمل بها سعادة السيد ظاهر تانين، ممثل أفغانستان، وعلى نحو يثير الإعجاب في رئاسة المفاوضات الحكومية الدولية خلال السنوات الست الماضية. وخلال الدورة السابقة للجمعية العامة، عمل الرئيس آنذاك جون آش والسفير تانين جاهدين على نحو يستحق منا خالص التقدير.

واليوم، لا أود أن أكرر الأسباب الموجبة لإجراء إصلاحات في الهيكل الحالي لمجلس الأمن الذي يعود إلى عام ١٩٦٣، عندما كان عدد أعضاء الأمم المتحدة ١١٧ دولة فقط، بالمقارنة مع ١٩٣ دولة حاليا. فهي معروفة جيدا وتم توضيحها بشكل جيد في إطار المواضيع العريضة المتعلقة بالهيكل وأساليب العمل. والكلمات الرئيسية في المناقشة بشأن الإصلاحات هي التمثيل والفعالية والشفافية والشرعية والعلاقات مع الجمعية العامة، وكذلك مع الدول غير الأعضاء في المجلس.

ونيوزلندا. وتعتقد نيبال أن وجودهم سيكون له تأثير كبير في عمل المجلس، ونتمنى لهم فترة عضوية ناجحة جدا في المجلس خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): أقدر هذه الفرصة لإبداء بعض الملاحظات الموجزة في ختام هذه الجلسة. في البداية، أود أن أعرب عن شكري لرئيس الجمعية العامة على تعييني رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وتغمرني مشاعر التواضع وأتشرف بالثقة والمسؤولية اللتين أوليتُ إياهما، وأؤكد للجمعية التزامي بأداء هذه المهمة باجتهاد ومثابرة وفي إطار أقصى قدر من الاحترام لآراء الدول الأعضاء في المنظمة.

وأود أن أنوه بالعمل المنتزم الذي قام به سلفي وصديقي العزيز، السفير ظاهر تانين، الذي أبلا البلاء الحسن للنهوض بقضية إصلاح مجلس الأمن. وأعضاء الجمعية يعربون له عن بالغ امتنانهم على ما بذله من جهود حثيثة وصادقة طيلة الأعوام السابقة.

إنني أقدر كثيرا عبارات التهاني والدعم التي أعرب عنها زملائي، الذين أعرب لهم عن بالغ امتناني. وأتعهد بأني أنوي تعزيز بيئة يمكن فيها النظر في جميع الأفكار والآراء على قدم المساواة، في أجواء بناءة يعززها الاحترام المتبادل - أجواء مواتية للتفكير الابتكاري، تتسم بالانفتاح والشفافية والمرونة.

ومما لاشك فيه أن مسعانا الجماعي منذ أمد طويل لإصلاح مجلس الأمن يشكل إحدى الأولويات القصوى لعضويتنا. ومن باب المفارقة - أو ربما لأن الأمر يتعلق بمفارقة فعلا - فإن هذا المسعى يجسد أيضا واحدة من أصعب العمليات التي قمنا بها. وعلى الرغم من أنني واقعي بشأن آفاق النجاح، فإنني على وعي بأنه سيكون من المستحيل تحقيق النتائج في ظل انعدام الأمل بأن تطلعاتنا إلى الإصلاح ستتحقق في نهاية المطاف.

الساحلية بوصفها دائرة انتخابية خاصة، بالنظر إلى السمة الدائمة الخاصة بها والمتمثلة في ظروفها الشاقة والتي تنطوي على آثار أمنية خطيرة.

وفي ما يتعلق بحق النقض، تعتقد نيبال أنه لم تعد هناك فائدة بالمرّة لهذا الحكم وينبغي إلغاؤه تماما. وما دام حق النقض قائما، فإنه ينبغي ألا يُستخدم من أجل إيجاد مستويات إضافية من العضوية بخلاف الأعضاء الدائمين وغير الدائمين كما هو الحال حاليا، حتى عندما يتم توسيع نطاق المجلس. وينبغي كبح التهديد باستخدام حق النقض الذي كان في مرات عديدة عاملا أساسيا في تقويض مصداقية المجلس والجدوى الحقيقية منه. واقترح فرنسا بشأن الوقف الاختياري لحق النقض من شأنه أن يكون خطوة جيدة جدا إلى الأمام في ذلك الاتجاه.

وبخصوص حجم المجلس الموسع، ينبغي ألا يكون كبيرا جدا بدرجة تعرض فعالية المجلس للخطر، وينبغي ألا يكون صغيرا جدا بدرجة لا تسمح له باكتساب الطابع التمثيلي الواجب. وسيكون العدد المثالي حوالي ٢٤ بلدا، لأن ذلك سيضمن أيضا تمكن كل عضو، بما في ذلك الأعضاء غير الدائمين، من ترؤس عمل المجلس الموسع مرة واحدة على الأقل لفترة شهر واحد خلال عضوية البلد لمدة سنتين في المجلس.

ويفهم وفد بلدي اهتمام رئيس الجمعية العامة وكذلك الدرجة العالية من التصميم لديه على إحراز تقدم في عملية المفاوضات الحكومية الدولية حتى تتمكن جميعا من أن ننجز بصورة جماعية العمل الذي يتوخى قادتنا قيامنا به بحلول عام ٢٠١٥ في إصلاح مجلس الأمن. وتعتقد نيبال أن الرئيس ورئيس المفاوضات الحكومية الدولية ينبغي أن يقوموا بما يلزم للمحافظة على الزخم الحالي، بإعداد صك ملموس لكلي نبدأ به.

وأود أن أختتم بتهنئة الأعضاء غير الدائمين المنتخبين حديثا في مجلس الأمن: إسبانيا وأنغولا وفنزويلا وماليزيا

وأملنا أن تأتي جميع الدول الأعضاء إلى طاولة المفاوضات مُتَشَبِعَةً بروح النية الحسنة ومُتَيَقِّنَةً بأن ما قد يبدو بعيد المنال هو في واقع الأمر في متناولنا تماما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. ومن المستوصب على نحو خاص أن نستمع إلى الرئيس الجديد للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد احتتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٩ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٨.